جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة في إطار الاتحاد الأوروبي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

-خولة دوب. محسن الهاشمي خنيش

لجنة المناقشة:

أ. عيساوة آمنـــة	رئيســـا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. محسن الهاشمي خنيش	مشرفاو مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. بولبنان زين العابدين	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و القدير إلى المشرف على هذا العمل

الأستاذ : محسن الهاشمي خنيش على نصائحه و إرشاداته .

وكل من شارك في انجاز هذا العمل

إهداء

أهدي هذا العمل إلى جميع أفراد أسرتي الكبيرة و

الصغيرة وجميع الأصدقاء .

مقدمة

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إلحاق خسائر كبيرة بالدول الأوربية وانهارت اقتصادياتها، مما دفع الدول الأوربية إلى خلق نوع من التفاهم بينها على ضرورة تناسي الماضي الصراعي بين الدول والحروب الدامية والبحث عن طرق جديدة للتعاون فيما بينها.

كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وألمانيا التي عملت على تناسي العداء التاريخي بينها والتوجه نحو تعاون أكثر في إطار منظمة إقليمية هي الاتحاد الأوربي.

حيث كانت فرنسا وألمانيا النواة المشكلة له، بدءا بمشروع التجمع الفرنسي الألماني لإنتاج الفحم والصلب سنة 1950، لتتوالى بعدها الاتفاقات المعززة للتقارب بين الطرفين، لعل أبرزها كان اتفاق الإليزي في 22 جانفي 1963 إلى غاية قيام الاتحاد الأوربي بموجب معاهدة ماستريخت سنة 1992.

وعلى الرغم من كل هذا التوافق، إلا أن هذا لا يخفي وجود مظاهر للاختلاف بينهما وذلك راجع لاختلاف المصالح والغايات لكل طرف منهما. حيث شهدت العلاقات الفرنسية الألمانية بعض الأخذ والرد اتجاه بعض القضايا والتحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأوربي،على غرار ظاهرة الإرهاب والهجرة واللاجئين، أين أثرت هذه الأخيرة على طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية.

✓ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تحليله لأهم قضايا السياسة الدولية فهي التحديات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي تسعى الدول جاهدة من أجل التحدي لها ومحاربتها نظرا للآثار الوخيمة التي تنجر عنها.

تزداد أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية باعتبارها المحرك الأساسي للاتحاد الأوربي والنواة المشكلة له، وكيف واجهت مختلف هذه التحديات.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لتحليل العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة في إطار الاتحاد الأوروبي كموضوع لهذه الدراسة يرجع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية.

❖ الأسباب الذاتية:

لعل أهم الدوافع الذاتية وراء اختيار هذا الموضوع يرجع إلى:

- ✓ الاهتمام الشخصي بالدراسات الأوربية والاتحاد الأوربي بصفة خاصة والذي يعتبر من أبرز النماذج التكاملية في العلاقات الدولية.
- ✓ الرغبة في استكمال البحث في الموضوع مستقبلا.

❖ الأسباب الموضوعية:

- ✓ دور ومكانة فرنسا وألمانيا في السياسة الدولية والاتحاد الأوربي بصفة خاصة.
- ✓ إن الموضوع يمثل أهمية في الوقت الراهن نظرا لتزايد الهجومات الإرهابية على الأراضي الأوربية، والتي أصبحت تؤرق دول الاتحاد وارتفاع أعداد اللاجئين خاصة اللاجئين السوريين نحو أوربا، الأمر الذي يطرح العديد من الاختلافات والتعارض في وجهات النظر بين كل من فرنسا وألماني.

❖ إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة مختلف التحديات الأمنية الجديدة، والتي تعتبر أبرز و أعقد الإشكاليات المطروحة في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتي لا تزال تواجه الاتحاد الأوربي، كظاهرة الهجرة والإرهاب واللاجئين والتي أثرت بصورة مباشرة على طبيعة العلاقات بين الدولتين .

وعليه فإن الإشكالية الأساسية للدراسة هي كالآتي:

كيف أثرت التحديات الأمنية على طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الاتحاد الأوروبي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية المحورية التساؤلات الفرعية التالية والتي تساعدنا على فهم الموضوع:

- ✓ ما هو تعريف الأمن؟ وما هي التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟
- ✓ ما هي قضايا الاختلاف و التوافق في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة؟
- ✓ ما هو مستقبل العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية ؟

❖ فرضيات الدراسة:

وقد سارت هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

1. طبيعة التحديات الأمنية الجديدة تتطلب تكاثف الجهود والتعاون بين الدول من أجل مواجهتها.
2. تمثل المصلحة الوطنية للدول الأولوية الأولى في إطار التكتلات والتجارب التكاملية.
3. تطور العلاقات الفرنسية الألمانية في مكافحة التحديات الأمنية الجديدة محكوم بمتغير الصراع على قيادة الاتحاد الأوروبي و المصلحة .

❖ الإطار النظري للدراسة:

تم الاستعانة خلال هذه الدراسة بمجموعة من المنظورات وهي كالآتي:

1- المنظور الواقعي:

يقوم على اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد وتسعى دائما للحفاظ على أمنها و يرتكز هذا المنظور على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: القوة، المصلحة القومية، توازن القوى .

2-المنظور الليبرالي:

يقوم على أساس أن الدولة هي الفاعل الأساسي بالإضافة إلى فواعل أخرى كما يركز على التعاون كوسيلة لتحقيق المصالح بدل الصراع سواء في إطار التعاون الثنائي أو ضمن التكتلات الإقليمية.

❖ المقاربات المنهجية:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج:

المنهج التاريخي:

من خلال استرجاع بعض المحطات التاريخية والتي تشكل نقطة انطلاق لتفسير الظاهرة قيد الدراسة حاليا، ومحاولة استشراف مستقبل الظاهرة والآفاق التي يمكن أن تأخذها .

المنهج الوصفي:

حيث استعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضع الدراسة ولفهم العلاقات الفرنسية الألمانية وكيفية تعاملها مع مختلف التحديات الأمنية الجديدة التي تواجهها وكيف أثرت عليها.

❖ تبرير الخطة:

و قد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

والذي خصصناه لدراسة تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة من خلال تعريف الأمن والأسباب التي أدت إلى تحول هذا المفهوم، بالإضافة إلى مختلف التحديات الأمنية الجديدة التي واجهت الاتحاد الأوروبي وهي الهجرة والإرهاب واللاجئين.

الفصل الثاني:

والذي نتطرق فيه إلى المحطات ال تنافسية والتعاونية التي مرت بها العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار مواجهتها لمختلف هذه التحديات الأمنية الجديدة. وموقف كل منهما من هذه القضايا الأمنية.

الفصل الثالث:

والذي خصص لدراسة مستقبل العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة للتحديات الأمنية الجديدة من خلال وضع ثلاث سيناريوهات مستقبلية، سيناريو استمرار الوضع العام، وسيناريو تفاؤلي

بمستقبل هذه العلاقات، سيناريو ثالث وأخير وهو سيناريو تشاؤمي يرى أن العلاقات الفرنسية الألمانية ستكون أكثر صراعية مستقبلا .

- **صعوبات الدراسة:**

تتمثل مختلف الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في:

- ✓ شح المراجع بالنسبة للمواضيع التي تناولت موضوع العلاقات الفرنسية الألمانية بصفة عامة، وبالاخص تأثير التحديات الأمنية الجديدة على طبيعة هذه العلاقات،كما أن أغلب الدراسات المتوفرة هي دراسات يطغى عليها الطابع التاريخي.
- ✓ مشكلة الترجمة والتي تتطلب وقتا كثيرا وتتطلب الدقة الكاملة من أجل إيصال الفكرة بوضوح.

الفصل الأول:

تغير مفهوم الأمن في ظل التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الاتحاد الأوروبي

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغييرات على عدة مستويات سواء على مستوى بعض المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، أو على مستوى القضايا و المسائل المطروحة على الساحة الدولية و حتى على مستوى الفواعل .

فبالنسبة للمفاهيم فقد تمت مراجعة و إعادة النظر ف ي العديد من المفاهيم بعد فترة الحرب الباردة كمفهوم الأمن مثلا، إذ شكلت هذه الفترة نقطة تحول فارقة في مجال الدراسات الأمنية، إذ ظل الأمن لفترة طويلة يطغى عليه الطابع العسكري و مقتصر ا على أمن الدولة على اعتبارها الفاعل الأساسي و الوحيد، إلا أن ظهور بعض القضايا و المشاكل والتحديات الأمنية الجديدة ، استدعى إعادة النظر في مفهوم الأمن و توسيعه و إيجاد مقاربات نظرية جديدة مفسرة لمختلف هذه التحديات و التهديدات الأمنية الجديدة.

كما كان لنهاية الحرب الباردة تأثير أيضا على مستوى القضايا الدولية المطروحة، إذ ظهرت قضايا و مشاكل أمنية جديدة تواجه الدول بصفة خاصة و النظام الدولي بصفة عامة على غرار مشكلة الهجرة بشقيها سواء الهجرة الشرعية أو الغير الشرعية، ظاهرة الإرهاب كذلك، مشكلات البيئة الصراعات الاثنية، مشكلة اللاجئين بالإضافة إلى تحديات عديدة أخرى، حيث قسم هدا الفصل إلى مبحثين :

في المبحث الأول سنتناول : التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن و الأسباب التي أدت إلى ذلك و المقاربات الأمنية الجديدة المطروحة .

في المبحث الثاني سنتطرق إلى :عرض مختلف التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الاتحاد الأوروبي لعل أبرزها : ظاهرة الإرهاب و ظاهرة الهجرة و اللاجئين .

المبحث الأول: تغير مفهوم الأمن في مرحلة بعد الحرب الباردة:

ستتناول هذه الدراسة في هذا المبحث أهم تعريفات الأمن لغة و اصطلاحا و الأسباب التي أدت إلى تغير مفهوم الأمن، نهاية بالمقاربات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: تعريف الأمن

1. الأمن–لغة:

« إن الأمن لغة، من الأمان و الأمانة بمعنى و قد أمنت فأنا آمن، و أمنت غيري من الأمن و الأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق».[1]

2. الأمن اصطلاحا:

يعتبر مفهوم الأمن من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها و بغياب الإجماع بين المختصين حول معناها.

« تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو حماية الدولة أمنها من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

بينما يقدم هنري كسنجر الذي احتل منصبي الأمن القومي و الخارجية في السبعينات رأيه بالأمن القومي على النحو التالي: الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع توخيا للحفاظ على حقه في البقاء.

أما روبرت ماكنامار وزير الدفاع خلال حرب الفيتنام فيقول أن: الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية و الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة.. الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تمدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أوفي المستقبل »[2]

---

[1] وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ،الجزائر ،2014 ،ص 12 .

[2] سليمان منذر ،**نحو اعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاته** ،على الموقع www .achv .nu /art 381 .html ، يوم : 2016/03/07

« يعرفه أرنولد ولفرز Arnold walfers هو :عملية حماية القيم التي سبق اكتسابها،وهي تزيد و تنقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أوالتغلب عليه.

يعرفه فريديرك هارتمان هو: محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة .

يعرفه هولسون. ج و يلبوك . . J. Holsen الأمن هوالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات و البرامج، و العمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير في سلوك الدول الأخرى أو تغيره .

كما عرفه ناي Laurence زوز و جوزيف ناي LAURENCE KERANCE .J.NYE«الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية»[1]

« يعرفه بطرس غالي : الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس نقط سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الإقليمية، و إنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.

يعرفه عبد الوهاب الكيالي: الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي »[2]

من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدارسات الأمنية، حيث يعرف بوزان الأمن بأنه: «العمل على التحرر من التهديد، و في سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة و المجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما بعضا لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود و لا يعنى بالعمل على التحرر من التهديدات

[1] الحراثي ميلاد توفيق ،**تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط دراسة نقدية للأمن و تحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط** ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2013،ص ص 23. 24 .

[2] تباني وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص21 .22 .

تحييده كلية ذلك أنه في ظل الموضوعية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا و لا يمكن أبدا أن يكون مطلقا»[1]

المطلب الثاني : الأسباب التي أدت إلى تغير مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

«يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية.

فمن ناحية : لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية»، و بالتالي ظهورفواعل جديدة من غير الدولة أصبحت تنافس الدول .

« ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية، إذ لم يص بح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد و التي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، و منها تجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، و انتشار الأمراض و الأوبئة كالإيذر، وانتشار الفقر و التلوث البيئي.. و عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا إذ أن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح، كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد التي قد تفوق أثاره المدمرة والأخطر من ذلك أنه يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها،والخلل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد يقتصر على المواطنين فقط بل تمتد تلك الآثار لخارج الحدود في صورة تلوث، وأمراض و أوبئة، وإرهاب ولاجئين، ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاونا على المستوى العالمي و أدوات مختلفة.

كان لزاما أن يؤدي ذلك إلى تغير أجندة العلاقات الدولية، فشهدت الفترة الأخيرة مزيدا من التركيز على مجموعة من القضايا ومنها قضايا تلوث البيئة والانفجار السكاني وقضايا اللاجئين، و قضايا الأمن البحري وغيرها من القضايا العالمية ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة ،وعلى جانب أخر حدث تحول في طبيعة الصراعات ذاتها، إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61 صراعا شهدها عقد التسعينات من

[1] عبد النور بن عنتر،تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، مجلة **السياسة الدولية** ، العدد 160 ،افريل ،2005، ص56 .

القرن العشرين كان 38 منها صراعا داخليا أي بنسبة 95%تقريبا و 90% من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين و ليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال فالصراعات أصبحت بين جماعات ليست بين الدول والضحايا فيها من المدنيين و مصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها»[1]

و يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي:

- ✓ الظاهرة الأمنية متعددة الحدود
- ✓ اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني
- ✓ ظهور نوعية جديدة مع التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة سابقا أو كانت خفية
- ✓ تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية و تغير الوزن النسبي لأهميتها [2]

المطلب الثالث: المقاربات الأمنية الجديدة

1 –مقاربة الأمن المجتمعي

يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي أحد أبرز إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، إذ على الرغم من أن مجهودات المفكر باري بوزان تعد الأولى في إدراج البعد المجتمعي ضمن الدراسات الأمنية، إلا أنها لم تكن سوى أرضية مناسبة للانطلاق في توسيع مفهوم الأمن بما يتلاءم و المنطلقات المجتمعية التي أسس لها بوزان في بداية الثمانينات وذلك في إطار التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة.[3]

إن أهم إسهامات المدرسة النقدية نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية ككل، إنه تحول من العلاقة الهوياتية « نحن» و «هم» المصيرية إلى علاقة دولية

---

[1] عرفة خديجة ،**تحولات مفهوم الأمن الإنسان أولا** ،على الموقع : www .islamonline .net يوم :2016/03/01 .

[2] محمد سعد أبوعامود ،**المفهوم العام للأمن** ،على الموقع: www.policems.gov.bh/reports يوم : 2016/02/27 .

[3] فريجة لدمية،**إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية نموذجا** ،مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، 2010،ص 22.

جامعة «نحن الناس» أو «نحن الشعب » ولهذا فمن أبرز تحولات مفهوم الأمن هذا الانتقال من الأمن كمفهوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد و الشعوب.

يقول أصحاب المدرسة النقدية أن التهديدات ضد أمن الشعوب و الأمم في عالم اليوم لا تأتي من القوات المسلحة للدول و إنما من الركود الاقتصادي و الاضطهاد السياسي وندرة الموارد و التنافس العرقي، و تدمير الطبيعة، و الإرهاب و الجريمة ، و الأمراض فهم لا يكتفون بمجرد توسيع للأمن بل جعلوا الفرد و المجتمع و ليس الدولة المرجع الأخير أي أنهم يركزون على المجتمع و الفرد كوحدتين أساسين لتحليل الأمن و ليس الدولة .[1]

كما ترى مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية أنه و أمام العدد المرتفع من البشر و السلع التي تعبر الحدود، أصبح من المستحيل التدفق بشكل منتظم و ثابت في كل ما يعبر الحدود مما يعنى أن المجتمعات أصبحت عرضة للاختراق و أكثر عرضة للتهديد من الدول، فهذه الأخيرة حسب ويفر WEAVER ترعى وظائفها دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف العديد من الظواهر و القضايا المتداخلة (العولمة، تدفقات الهجرة..) والتي يعتقدون أنه يكون لها تأثير على نمط حياتهم المستقبلية و زعزعة قيمهم الأساسية، أي أنهم أصبحوا مهددين في أمنهم المجتمعي، الذي يتعلق حسب ويفر WEAVER بقدرة المجتمعات على الاستمرار و الحفاظ على خصوصيتها في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة والممكنة[2].

2-مقاربة الأمن الإنساني:

جاءت بدايات طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن و التنمية منها اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح الأمن و اللجنة المستقلة حول التنمية الدولية.[3]

إن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعتبر أول من نظرا لمفهوم الأمن الإنساني و أدخله بقوة في الدراسات الأمنية.

---

[1] عبد النور بن عنتر ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 4

[2] فريجة لدمية ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 22 .

[3] فريجة لدمية ،**مرجع نفسه**، ص ص 16 .17 .

و يعرف الأمن الإنساني من خلال مكونين أساسين على أنه الحرية من الخوف و الحرية من الحاجة.. ويقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية، و ضمان ممارسته لحقوقه الأساسية و يتأتى ذلك بتحقيق التنمية الاجتماعية المستديمة، واحترام و صون الحقوق الأساسية و سيادة القانون و الحكم الصالح و العدالة الاجتماعية.[1]

و قد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية سبعة أبعاد للأمن الإنساني:

1-الأمن البيئي:و يقصد به خلق السياسات والآليات والقوانين التي تدرج في منطقها التسيير العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة.

2-الأمن الصحي: و يقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة مؤمنة من الأمراض كما توفر له أيضا الحق في التداوي و الاستشفاء و في الوقاية منها

3- الأمن الغذائي: والذي يستدعي توفير الغذاء الصحي الكافي و باستمرار و بشكل يحقق توازن في نمو الإنسان و في بقائه في صحة جيدة مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة وسوء التغذية كما يجب على الدولة أيضا توفير أمنها الغذائي .

4- الأمن الفردي و الخاص: بتمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته اللغوية والثقافية ، كذلك بالنسبة لتمكين الفرد من تكوين عائلة و تحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.

5- الأمن الثقافي: و الذي يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي.

6- الأمن المجتمعي : الذي يعنى خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية ،الدينية,اللغوية العرقية و ضرورة بناء منطق الاندماج الحقوقي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل.

7- الأمن السياسي: والذي يعنى تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية و السياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي[2]

---

[1] عبد النور بن عنتر ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 59 -60 .

[2] محند برقوق ،**الأمن الإنساني مقاربة ايتمو معرفية** ، على الموقع http://berkouk-mhand .yolasite .com يوم 2016/03/01: .

و يحدد التقرير أربع خصائص أساسية لهذا المفهوم:

أولا:الأمن الإنساني كوني يخص كل البشر إذا أن هناك عدة تهديدات مشتركة : البطالة المخدرات، التلوث و انتهاكات حقوق الإنسان..

ثانيا: تكامل مكوناته و ترابطها حيث يتدفق كل واحد منها على الأخر، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك، لأن المجاعة و الأوبئة و الفقر و التلوث و تهريب المخدرات عبر الحدود ، و الإرهاب و الصراعات العرقية و التفكك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة و محصورة في حدود وطنية .

ثالثا: الوقاية المبتكرة لها أسهل و أقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني

رابعا:الأمن الإنساني محوره الإنسان و هو يخص نوعية حياة البشر [1].

[1] عبد النور بن عنتر ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 60 .

المبحث الثاني: التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الإتحاد الأوروبي:

بعد التحول الذي طرأ على مستوى المفاهيم بعد الحرب الباردة و بالأخص مفهوم الأمن و انتقاله من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع المجتمعي الإنساني كانت هناك أيضا تحولات أخرى على مستوى المشاكل و القضايا الأمنية ، والتي أصبحت تشكل تحديا للدول والتكتلات الإقليمية و النظام الدولي ككل و على غرار هذه التكتلات الإقليمية الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر فاعلا أساسيا في السياسة العالمية و الذي تأثر بهذه التحولات بصفة كبيرة.

واجه الإتحاد الأوروبي العديد من التحديات الأمنية الجديدة، إلا أنه يتم التركيز في هذه الدراسة على مشكلة الهجرة و ظاهرة الإرهاب و اللتان تحتلان الصدارة في جل الاتفاقيات و مبادرات الإتحاد الأوروبي الأمنية على حساب تحديات أمنية أخرى.

بالإضافة إلى ظاهرة اللاجئين التي شهدها الإتحاد الأوروب ي خلال هذه السنوات الأخيرة نتيجة التحولات السياسية و الأزمات الداخلية التي شهدتها بعض الدول.

المطلب الأول: تحدي الإرهاب:

يعتبر الإرهاب كغيره من المفاهيم الأخرى التي لا يوجد إجماع حول تعريف معين حوله. فكلمة إرهاب في اللغة العربية تقابله كلمة TERRORISME بالفرنسية و TERRORISM بالإنجليزية وهي كلمات مشتقة من الكلمة اللاتينية TERREUR التي تعني أرعب أو أرهب أو فزع.[1]

« كما يعرف الإرهاب أيضا بأنه استخدام للعنف مقصود و غير قابل للتسوية أو تهديد باستخدامه لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها.....يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد الجماعات ضد الحكومات و يمكن أن يستخدمها و ترعاها حكومات ضد حكومات معينة »[2]

---

[1] احميدي بو علي جلطية ، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة دالي إبراهيم ،الجزائر ،2010،ص 6 .

[2] غريفيس مارتن ،اوكلاهان تيري ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ط1 ،الإمارات العربية المتحدة ،مركز الخليج للأبحاث ،2008 ،ص 41 .

« وفي الموسوعة السياسية يعني الإرهاب استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة .. بغية تحقيق هدف سياسي معين ...

وقد عرفه قاموس أوكسفورد OXFORD بأنه :استخدام العنف و التخويف خصوصا لتحقيق أهداف سياسية.

أما قاموس لاروس LA ROUSSE فقد عرف الإرهاب بأنه: مجموعة أعمال العنف التي تقوم به مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة القائمة .»[1]

و يتخذ الإرهاب صورا وأساليب عديدة كالقتل و الاغتيال، خطف الشخصيات احتجاز الرهائن اختطاف الطائرات، التفجير، الهجوم .[2]

فالإرهاب ظاهرة قديمة إلا أنها زادت حدتها خاصة بعد الحرب الباردة،إذ شكل الإرهاب تحديا أمنيا كبيرا للإتحاد الأوروبي الذي عان ى و شهد العديد من التفجيرات كتفجيرات مدريد سنة 2004، و تفجيرات لندن في 7 جويلية 2008 إذ قامت الجماعات الإرهابية بعمليات انتحارية متزامنة ثلاثة منها حدثت في مطارات لندن تحت الأرض و الانفجار الرابع حدث في حافلة نقل، أسفرت عن مقتل 50 شخصا و إصابة ما يقارب 700 آخرين و قد زادت حدة هذه الهجمات الإرهابية خلال هذه السنوات الأخيرة،كالهجوم على صحيفة شارلي إيبدو في العاصمة الفرنسية باريس في 7 جانفي 2015 و الذي أدى إلى مقتل 12 شخصا و إصابة 11 آخرين.

و في 13 نوفمبر من نفس العام، عرفت فرنسا هجمات إرهابية في مواقع متفرقة أسفرت عن مقتل 129 شخصا و إصابة 352، بالتقريب أين أعلنت فرنسا على إثرها حالة الطوارئ.[3]

و مؤخرا تعرضت كذلك العاصمة البلجيكية بروكسل في 22 مارس 2016 إلى ثلاث تفجيرات، استهدفت محطة المترو و مطار المدينة، و خلفت34 قتيلا و 212 جريحا تقريبا.

---

[1] محمد عبد المطلب الخشن ، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية** ، د ن ط ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2007، ص ص39- 41-44 .

[2] هبة الله احمد خميس بسيوني ، **الإرهاب و الصراع و العنف في الدول الغربية** ، ط1 ، السكندرية , دار الوفاء القانونية ،2011، ص ص35-36-37 .

[3] وائل نوري ، **أبرز الهجمات الإرهابية في أوروبا أنفوغرافيك** ،على الموقع :www .echoroukonline .com يوم :2016/03/04

وعلى إثر هذه السلسلة من الهجمات و التفجيرات الإرهابية، قام الاتحاد الأوروبي بعقد العديد من الاتفاقيات و مبادرات التعاون و الشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة الضفة الجنوبية للمتوسط على اعتبار أنها منبع وبؤرة نشطة للحركات و التنظيما ت الإرهابية، من أجل مواجهة هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: تحدي الهجرة :

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة، إلا أنه و مع التزايد في أعداد المهاجرين سنة بعد الأخرى خاصة بعد فترة الحرب الباردة، أصبحت الهجرة تأخذ بعدا أخر و ذلك من خلال ربطها بالأمن، أين أصبحت ترتبط بصفة وثيقة بالقضايا الأمنية نتيجة للآثار المنجرة عنها والتي أصبحت تؤرق البلدان المستقبلة وبالأخص دول الإتحاد الأوروبي.

إذ تعرف الهجرة بأنها مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى دولة أخرى بنية الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة.

أما قاموس اللغة الإنجليزية أوكسفورد OXFORD فيعرف الهجرة بأنها: انتقال الأشخاص من بلد العيش إلى بلد أخر.

أما قاموس اللغة الفرنسية لاروس LA ROUSSE فيعرف الهجرة بأنها القدوم إلى بلد من أجل الاستقرار فيه بصفة مؤقتة أو دائمة.[1]

كما توجد أنواع عديدة للهجرة، تتعلق إما بالمهاجر نفسه، أو بنطاق الهجرة أو بالمدة الزمنية للهجرة، أو بالوضع القانوني للهجرة و هي على التوالي:

(هجرة فرعية/ إجبارية، محلية / خارجية أو دولية، دائمة/ مؤقتة ، هجرة فردية / جماعية، هجرة شرعية/ غير شرعية)[2]

---

[1] بشرى شيبوط ،**تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي** ،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،31 ديسمبر ،2013 على الموقع www .maspolitiques .com ، يوم 2016/04/02 .

[2] ليندة عكروم ، **تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2010، ص78.

و يتم التركيز في هذه الدراسة على النمط الأخير للهجرة (هجرة غير شرعية، شرعية).

و يمكننا التعريف بين الهجرة الشرعية و الغير شرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين و تحكمها تأشيرات دخول و بطاقات إقامة ، تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامته أو ما إلى ذلك .[1]

إذ أنه حسب إحصائيات عام 2013 وصل عدد المهاجرين نحو الإتحاد الأوروبي إلى 3,4مليون مهاجر موزعين على دول الإتحاد الأوروبي الثماني و العشرين، كما أنه من بين 3,4 مليون مهاجر هناك1,4 مليون مهاجر من دول العالم الثالث و ما يعادل 1,2 مليون مهاجر يحملون جنسيات من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي .

والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] هشام صاغور ،**السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ، ط1 ،الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، ص 89 .

الجدول (1) : إحصائيات أعداد المهاجرين نحو دول الاتحاد الأوربي لسنة 2013

	Total des immigrants	Nationaux		Non-nationaux							
				Total		Citoyens d'autres États membres de l'UE		Citoyens de pays tiers		Apatrides	
	(en milliers)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)
Belgique	118,3	17,5	14,8	100,5	85,0	62,0	52,4	38,4	32,5	0,0	0,0
Bulgarie	*18,6*	*4,7*	*25,2*	*13,8*	*74,3*	*1,6*	*8,8*	*12,0*	*64,5*	0,2	1,0
Rép. tchèque	30,1	5,3	17,7	24,8	82,3	14,0	46,5	10,8	35,8	0,0	0,0
Danemark	60,3	19,0	31,5	41,3	68,5	21,3	35,3	19,6	32,5	0,4	0,7
Allemagne	692,7	83,2	12,0	606,8	87,6	354,0	51,1	252,1	36,4	0,7	0,1
Estonie	4,1	2,5	60,2	1,6	39,8	0,1	3,6	1,5	36,3	0,0	0,0
Irlande	59,3	12,7	21,4	46,6	78,6	23,3	39,4	23,2	39,1	0,1	0,1
Grèce	47,1	21,6	46,0	25,4	54,0	12,2	25,9	13,2	28,2	0,0	0,0
Espagne	280,8	32,4	11,5	248,4	88,5	90,4	32,2	157,8	56,2	0,1	0,0
France	332,6	115,4	34,7	217,2	65,3	90,6	27,2	126,6	38,1	0,0	0,0
Croatie	10,4	5,1	49,0	5,3	50,9	1,8	17,8	3,4	33,1	0,0	0,0
Italie	307,5	28,4	9,2	279,0	90,8	77,5	25,2	201,5	65,5	0,0	0,0
Chypre	13,1	1,5	11,7	11,5	87,5	6,7	50,7	4,8	36,8	0,0	0,0
Lettonie	8,3	4,8	57,5	3,5	42,5	0,9	11,0	2,6	31,4	0,0	0,1
Lituanie	22,0	19,0	86,2	3,0	13,8	0,7	3,0	2,4	10,7	0,0	0,0
Luxembourg	21,1	1,3	6,2	19,7	93,5	15,5	73,5	4,2	20,1	0,0	0,0
Hongrie	39,0	17,7	45,5	21,3	54,5	10,4	26,8	10,8	27,7	0,0	0,0
Malte	8,4	1,8	21,6	6,6	78,4	3,1	37,3	3,5	41,0	0,0	0,0
Pays-Bas	129,4	36,3	28,1	93,1	71,9	52,2	40,3	40,8	31,6	0,1	0,0
Autriche	101,9	9,2	9,1	92,6	90,9	60,2	59,1	32,2	31,7	0,1	0,1
Pologne	220,3	131,4	59,7	88,7	40,3	29,6	13,4	59,0	26,8	0,1	0,0
Portugal	17,6	12,2	69,2	5,4	30,8	1,7	9,5	3,7	21,3	0,0	0,0
Roumanie	153,6	138,9	90,4	14,7	9,6	1,0	0,7	13,7	8,9	0,0	0,0
Slovénie	13,9	2,3	16,2	11,6	83,8	3,3	23,6	8,3	60,1	0,0	0,0
Slovaquie	5,1	2,7	51,9	2,5	48,1	2,0	38,2	0,5	9,8	0,0	0,0
Finlande	31,9	8,1	25,3	23,4	73,2	10,2	31,8	13,2	41,3	0,1	0,2
Suède	115,8	20,5	17,7	94,9	81,9	26,4	22,8	64,2	55,4	4,3	3,7
Royaume-Uni	526,0	76,1	14,5	449,9	85,5	201,4	38,3	248,5	47,2	0,0	0,0
Islande	6,4	2,8	43,7	3,6	56,3	2,8	43,0	0,8	12,9	0,0	0,3
Liechtenstein	0,7	0,2	23,7	0,5	76,3	0,3	46,8	0,2	29,5	0,0	0,0
Norvège	68,3	7,0	10,3	61,3	89,7	36,4	53,3	24,5	35,8	0,4	0,6
Suisse	160,2	26,1	16,3	134,1	83,7	96,8	60,5	37,2	23,3	0,0	0,0

(') Il est possible que la somme des valeurs pour les différentes catégories de nationalité n'équivale pas au total en raison de l'arrondissement et de l'exclusion de la catégorie nationalité inconnue du tableau.
Source: Eurostat (code des données en ligne: migr_imm1ctz)

المصدر : **EC.EUROPA .EU / EUROSTAT/STATISTIQUE/EXPLAINED**

اذ يوضح الجدول التالي اعداد المهاجرين نحو دول الاتحاد الاوروبي لسنة 2013 ومن بين البلدان التي شهدت أكبر عدد من المهاجرين سنة 2013 هي ألمانيا بعدد يقدر بـ 692700،تليها بريطانيا بـ 526000 مهاجر، بعدها تأتي فرنسا بـ 3326000، إيطاليا، 307600،و اسبانيا بـ 307500مهاجر. [1]

وتعود الهجرة إلى مجموعة من الأسباب :

[1] **Statistique sur la migration et la polpulation migrante** , sur le site :ec .europa.eu /eurostat /stastique- explained /

أسباب سياسية منها: نظم الحكم الديكتاتورية، أسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة، أسباب اجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بكل ما يتناسب مع مع دلات النمو الاقتصادي.[1]

حيث يواجه الإتحاد الأوروبي سنويا أعدادا هائلة من المهاجرين خاصة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مناطق مختلفة و بالأخص من الضفة الجنوبية للمتوسط، إذ أصبحت ظاهرة تقلق دول الاتحاد الأوروبي و ذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال و المتمثلة في:

- **الإخلال بالبناء االديموغرافي**

حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين

- **الإخلال بالنواحي الأمنية:**

نظر لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية، فهذا ما يعني أنه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم و بالتالي تفشي المشاكل و المجرمين في المجتمعات الأوروبية .

- **الإخلال بالوضع الاقتصادي:**

رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا و خللا في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية، و ذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وكذا شروط قاسية للعمل إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لتفشي اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيون الأصليون

- **مشكلة الأقليات :**

تعرض المهاجرين غير الشرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية و بسوء المعاملة والتهميش مما يؤدي بالأفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة الأوضاع المتردية التي يعيشونها بالإضافة إلى سياسة التميز

[1] وهيبة تباني ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 186 .

بين المهاجرين غير الشرعيين و السكان الأوروبيين الأصلين وبين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم.

- **مشاكل النفقات:**

زيادة النفقات لدول الإتحاد الأوروبي، وذلك من حيث تشديد الإجراءات على الحدود وملاحقه المهاجرين غير الشرعيين واحتجازهم و إعادة تغيرهم مما يؤدي بالدول الأوروبية إلى تحديد ميزانية كاملة لمثل هذا النوع من العمل .

- **مشاكل اجتماعية:**

نظرا للظروف الاجتماعية والبيئية التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيي ن فقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات كما ترتبط هذه الظاهرة بمشاكل أخرى انتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي و أصبحت بذلك تهدد استقراره و أمنه والتي تمثلت في شبكات التجارة بالبشر والدعارة جرائم التزوير الرشوة ، الاختلاس، وجرائم الاعتداء على الأشخاص خاصة إذا لم يجد المهاجرون غير الشرعيين عملا يقتاتون منه إضافة إلى تنامي الأحياء العشوائية مشكلة الهوية الثقافية و تراجع القيم و المبادئ الأصلية للدول الأوروبية.

- **مشاكل صحية:**

المهاجرون غير الشرعيين يكونون مصدرا لانتشار الأوبئة و الأمراض كالإيدز والتهاب الكبد الوبائي لكونهم لا يتوافرون على الإمكانيات اللازمة لتحمل دفع التكاليف و نفقات العلاج و معظمهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحي .

كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية و سلسلة التفجيرات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي ، أثر كبير على ظاهرة الهجرة سواء كانت هجرة شرعية أو غير شرعية أين تم ربط ظاهرة الهجرة بظاهرة الإرهاب خاصة و أن أوروبا تشهد أعداد هائلة من المهاجرين القادمين من الدول العربية الإسلامية و حتى الجالية المسلمة المقيمة على أراضيها بطريقة قانونية [1]

[1] بشرى شيبوط ، **مرجع سبق ذكره** .

لأن معظم التفجيرات والهجمات الإرهابية التي حدثت في دول الاتحاد الأوروبي يقوم بها المهاجرين المسلمون.[1]

المطلب الثالث: تحدي للاجئين:

من التحديات الأمنية الأخرى التي واجهها الاتحاد الأوروبي خاصة خلال هذه السنوات الأخيرة هي مشكلة اللاجئين خاصة مع تأزم الأوضاع الداخلية في بعض البلدان والحروب والأزمات المختلفة، مما دفع الشعوب إلى طلب اللجوء نحو دول الاتحاد الأوروبي، هروبا من الأوضاع السيئة في بلادهم و بحثا عن الأمن.

فلفظة لجوء في اللغة مشتقة من لجأ : يقال لجأ إلى الشيء أو المكان ، ويقال لجأت إلى فلان أي استندت: إليه و اعتضضدت به ، ولجأت من فلان، إذا عدت عنه إلى غيره وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد، يقال لجأ من القوم: أي ا رفرد منهم و خرج عن زمرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم و لجأ إلى الشيء: أي اضطر إليه [2]

كما يعرفه قاموس اللغة الفرنسية لاروس LA ROUSSE :"اللاجئ هو الذي ترك بلده من أجل تفادي اضطهاد أو إدانة "[3].

أما قاموس اللغة الإنجليزية أوكسفورد OXFORD فيعرف اللاجئ بأنه: "الشخص الذي تم إرغامه على ترك بلده لأسباب سياسية أو دينية أو بسبب وجود حرب، عدم توفر الغداء.."[4]

" كما تعرف اتفاقية الأمم المتحدة اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني / يناير 1951 و بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج بلد جنسية و لا يستطيع أو لا يريد بسب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية و

---

[1] بشرى شيبوط ، **مرجع نفسه** .

[2] صلاح الدين طلب فرج ،حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي ،مجلة **الجامعة الإسلامية** ،المجلد السابع عشر ،العدد الأول ،2008 ، ص 162 .

[3] La rousse ,**dictionnaire de francais** ,2002 , p202

[4]Oxford ,**word power dictionary** ,3 rd edition ,oxford university press .p 269

يوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسب: ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.[1] "

و اللجوء أنواع عديدة:

1-اللجوء الديني:

يقصد باللجوء الديني هو طلب الأمان في المكان الذي يلجأ إليه المضطر اعتقادا منه، أن هذا المكان يوفر له الحماية من خطر أو تهديد معين، لما لهذا المكان من مكانة خاصة عند جماعة معينة و يتمتع هذا المكان بقدسية على أقل تقدير عند مجتمع بعينه و يحترم ذلك المكان أيضا الجماعات الأخرى وقد تكون تلك القدسية مستندة إلى توجيهات سماوية أو تستند إلى أعراف ديانات أخرى ولا يقف مفهوم اللجوء الديني عند الاحتماء بمكان له منزلة دينية بل يتعدى ذلك أيضا إلى الهروب من بلد معين و اللجوء إلى بلد أخر لأسباب تتعلق بالتدين و حرية العبادة و ممارسة الشعائر الدينية أو بسب ما يعرف بالاضطهاد الديني أو المذهبي .

2-اللجوء الإقليمي:

يحصل عند رغبة أي من الأفراد أو الجماعات طلب الحماية والأمان في إقليم غير إقليم دولتهم والتي لها الحق، وفقا لاعتبارات الأمن القومي والسيادة قبوله أو رفضه،أو جعله مؤقتا، أو دائما و يحصل عادة بفعل الحروب والتوترات الداخلية والعنف السياسي.

3-اللجوء السياسي:

عبارة عن قلة من الناس تضطهد بسب أفكارها أو آرائها التي تعارض بها السلطة أو تطالب فيها بغايات وطنية أو قومية معنية.. و يعتبر هذا النوع من اللجوء من أقل أنواع اللجوء انتشارا نتيجة لكونه يمثل فئة معينة من طلب اللجوء و يخضع لشروط خاصة .

4-اللجوء بسب تردي البيئة و الكوارث الطبيعة و الصناعية:

هو اللجوء الذي يحدث نتيجة المشاكل البيئية و الكوارث الطبيعة و الصناعية كالتلوث مخلفات الحروب، و المصانع و المجاعة الاحتباس الحراري، الأمراض المعدية والأوبئة..[1]

[1] رشيد ساعد ،**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2012 ،ص 20 .

كما ترجع أسباب اللجوء حسب ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين لعام1951إلى :

1-الخوف: ويقصد بالخوف ما كان ناتجاعن التعرض للتعذيب والاضطهاد، وهوحالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

2-الاضطهاد: هوما كان ناتجا عن التعرض والتهديد للحياة و الحرية، وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها، الإعلانات و المواثيق الدولية.

3-التمييز:وهو يطلق على الاختلافات في اليد العاملة والحقوق والفرص مما يولد شعور بعدم الأمان.

4-العرق: ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان .

5-الدين:وهو المعتقد الذي يعتقد به الإنسان والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والمواثيق الدولية

6-الانتماء: يكون الانتماء سببا من أسباب اللجوء إذا انعدمت الثقة في ولاء تلك الفئة لذلك النظام السياسي الحاكم، مما يعرضها للملاحقة و الاضرطهاد

7-الرأي السياسي:هوناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف والاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لا بد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن و التضييق.[2]

وفي هذا الصدد ونتيجة لبعض هذه الأسباب السالفة الذكر، تقدم أعداد هائلة من طلبات اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي سنويا.

ففي عام 1992 سجل الاتحاد الأوروبي 672000 طلب لجوء إلى الدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، 424000 طلب سنة 2001 إلى الدول السبعة و العشرين الأعضاء وقد تناقص العدد خلال السنوات التي تلت سنة 2001 حيث سجل20000طلب سنة 2006 .. و أخذت بعد ذلك أعداد طلبات اللجوء تتطور و تزيد بصورة منتظمة إلى الدول السبعة و العشرين و الدول الثماني و العشرين إلى غاية 2012، قبل أن يعرف الاتحاد الأوروبي تطور سريعا في طلبات اللجوء حيث وصل

---

[1] حريز محمود مظهر،**القانون الدولي والقانون العراقي و علاقتهما باللاجئين الدين يبحثون عن اللجوء إلى العراق** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في القانون الدولي العام ،جامعة سانت كليمنتس ،العراق ،2013،ص 101 .

[2] صلاح الدين طلب فرج ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 169 .

سنة 2013 إلى 431000 و 626000 سنة 2014 هذه الأخيرة التي تعتبر أكبر حصيلة مسجلة لطلبات اللجوء نحو الاتحاد الأوروبي مند سنة 1992.[1] و الجدول التالي يوضح دلك :

الجدول (2) : إحصائيات طلبات اللجوء نحو دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2014

	Total (nombre, valeurs arrondies)	Mineurs (en %)			Majeurs (en %)			Âge inconnu (en %)	Ventilation du groupe mineurs (en %)	
		Total mineurs	0–13 ans	14–17 ans	18–34 ans	35–64 ans	65 ans et plus		Accompagnés	Non accompagnés
UE-28	625 920	26	19	7	54	20	1	0	86	14
Belgique	22 710	29	23	7	48	22	1	0	93	7
Bulgarie	11 080	30	17	13	56	13	0	0	72	28
Rép. tchèque	1 145	20	17	3	41	37	2	0	98	2
Danemark	14 680	21	13	7	55	24	1	0	73	27
Allemagne	202 645	32	25	6	48	19	1	0	93	7
Estonie	155	13	10	3	55	32	3	0	100	0
Irlande	1 450	18	14	4	58	23	1	0	88	12
Grèce	9 430	14	7	7	65	21	0	0	67	33
Espagne	5 615	20	17	4	56	23	1	0	99	1
France	64 310	22	19	3	51	26	1	0	98	2
Croatie	450	3	1	2	76	21	0	0	33	67
Italie	64 625	7	3	4	84	9	0	0	43	57
Chypre	1 745	21	16	5	55	23	0	0	86	14
Lettonie	375	16	11	5	49	32	4	0	100	0
Lituanie	440	24	20	3	50	26	1	0	95	5
Luxembourg	1 150	31	25	6	50	19	0	0	92	8
Hongrie	42 775	28	19	8	57	16	0	0	95	5
Malte	1 350	23	15	8	59	17	1	0	83	17
Pays-Bas	24 495	21	14	7	53	25	1	0	*81*	*19*
Autriche	28 035	30	20	11	51	18	0	0	77	23
Pologne	8 020	42	37	4	33	24	1	0	94	6
Portugal	440	18	14	5	57	24	2	0	81	19
Roumanie	1 545	24	15	9	53	21	1	0	75	25
Slovénie	385	30	12	18	48	21	0	0	43	57
Slovaquie	330	20	17	3	59	21	0	0	85	15
Finlande	3 620	23	16	6	55	21	1	1	76	24
Suède	81 180	29	19	10	46	24	1	0	70	30
Royaume-Uni	31 745	21	14	8	54	21	1	3	73	27
Islande	170	18	15	3	50	29	0	0	100	0
Liechtenstein	65	31	23	8	38	31	0	0	100	0
Norvège	13 205	29	20	10	54	17	0	0	76	24
Suisse	23 555	28	22	7	55	16	0	0	88	12

(') Étant donné l'utilisation de chiffres arrondis dans les calculs, la somme de l'ensemble des groupes d'âge ne correspond pas toujours à 100 %.
Source: Eurostat (codes des données en ligne: migr_asyappctza et migr_asyunaa)

المصدر : EC .EUROPA.EU/ EUROSTAT /STATISTIQUE/EXPLAINED

حيث يوضح الجدول التالي احصائيات اعداد طلبات اللجوء نحو دول الاتحاد اذ سجلت ألمانيا أكبر عدد من طلبات اللجوء من دول العالم الثالث سنة 2014 بـ 203000 تليها السويد بـ 81000 تأتي بعدها إيطاليا بـ 68000 بعدها فرنسا بـ 64000، هنغاريا، 43000 المملكة المتحدة 320000، النمسا 28000، هولندا 2500، بلجيكا 23000 . مايلاحظ ان الفرق بين اعداد طلبات اللجوء بين المانيا و فرنسا واضح.

[1] **Statistique sur l'asile** .Erostat statistique explained .sur le site : ec . europa .eu /eurosta/statistique/explained

الجدول (3) : إحصائيات طلبات اللجوء نحو دول الاتحاد الأوربي حسب الجنسيات سنة 2014

Belgique	
Syrie	2 705
Afghanistan	2 330
Russie	1 850
Guinée	1 440
Irak	1 395
Autres	12 990

Bulgarie	
Syrie	6 245
Afghanistan	2 965
Irak	610
Apatrides	270
Pakistan	185
Autres	805

Rép. tchèque (1)	
Ukraine	515
Syrie	110
Viêt-Nam	65
Russie	40
Cuba	40
Autres	375

Danemark	
Syrie	7 210
Érythrée	2 275
Apatrides	1 140
Somalie	700
Russie	520
Autres	2 835

Allemagne	
Syrie	41 100
Serbie	27 145
Érythrée	13 255
Afghanistan	9 675
Irak	9 495
Autres	101 975

Estonie (2)	
Ukraine	60
Russie	20
Soudan	20
Egypte	10
Syrie	5
Autres	40

Irlande	
Pakistan	290
Nigéria	140
Albanie	100
Bangladesh	100
Zimbabwe	85
Autres	735

Grèce	
Afghanistan	1 710
Pakistan	1 620
Syrie	785
Bangladesh	635
Albanie	570
Autres	4 110

Espagne	
Syrie	1 510
Ukraine	895
Mali	595
Algérie	305
Palestine	200
Autres	2 110

France	
Rép. Dém. du Congo	5 470
Russie	4 205
Bangladesh	3 800
Albanie	3 000
Syrie	2 845
Autres	44 990

Croatie (3)	
Algérie	75
Syrie	65
Pakistan	25
Maroc	20
Tunisie	20
Autres	245

Italie	
Nigéria	10 135
Mali	9 790
Gambie	8 575
Pakistan	7 150
Sénégal	4 675
Autres	24 300

Chypre	
Syrie	995
Ukraine	95
Egypte	85
Inde	80
Viêt-Nam	80
Autres	410

Lettonie	
Géorgie	175
Ukraine	75
Syrie	35
Irak	20
Afghanistan	15
Autres	55

Lituanie	
Géorgie	115
Afghanistan	85
Ukraine	70
Russie	55
Viêt-Nam	30
Autres	85

Luxembourg	
Bosnie-Herzégovine	170
Monténégro	145
Kosovo (UNSCR 1244/99)	140
Albanie	120
Syrie	95
Autres	480

Hongrie	
Kosovo (UNSCR 1244/99)	21 455
Afghanistan	8 795
Syrie	6 855
Palestine	875
Inconnu	705
Autres	4 090

Malte (4)	
Libye	420
Syrie	305
Somalie	130
Soudan	85
Érythrée	60
Autres	350

Pays-Bas	
Syrie	8 790
Érythrée	3 910
Apatrides	2 720
Irak	1 320
Afghanistan	880
Autres	6 875

Autriche	
Syrie	7 730
Afghanistan	5 075
Russie	1 995
Kosovo (UNSCR 1244/99)	1 905
Apatrides	1 315
Autres	10 015

Pologne	
Russie	4 000
Ukraine	2 275
Géorgie	720
Arménie	135
Kirghizstan	120
Autres	770

Portugal (5)	
Ukraine	155
Maroc	25
Sierra Leone	25
Pakistan	25
Syrie	20
Autres	190

Roumanie	
Syrie	615
Afghanistan	280
Irak	210
Iran	60
Pakistan	45
Autres	335

Slovénie (6)	
Syrie	90
Afghanistan	75
Pakistan	25
Iran	20
Kosovo (UNSCR 1244/99)	20
Autres	155

Slovaquie	
Afghanistan	95
Syrie	40
Ukraine	25
Viêt-Nam	25
Somalie	20
Autres	125

Finlande	
Irak	820
Somalie	410
Ukraine	300
Afghanistan	205
Russie	200
Autres	1 685

Suède	
Syrie	30 750
Érythrée	11 530
Apatrides	7 820
Somalie	4 870
Afghanistan	3 105
Autres	23 105

Royaume-Uni	
Pakistan	3 990
Érythrée	3 280
Iran	2 500
Syrie	2 410
Albanie	1 890
Autres	17 675

Islande (7)	
Albanie	20
Ukraine	15
Russie	15
Irak	10
Nigéria	10
Autres	100

Liechtenstein (8)	
Serbie	10
Somalie	10
Ukraine	5
Kosovo (UNSCR 1244/99)	5
Albanie	5
Autres	30

Norvège	
Érythrée	3 295
Syrie	2 085
Somalie	1 775
Soudan	850
Apatrides	830
Autres	4 370

Suisse	
Érythrée	6 920
Syrie	3 820
Sri Lanka	1 275
Nigéria	910
Somalie	815
Autres	9 815

(1) Apatrides: également 20.
(2) Algérie, Biélorussie, Géorgie et Mali: également 5.
(3) Bangladesh, Egyptee et Nigéria: également 20.
(4) Nigéria: également 60.
(5) Mali: également 20.
(6) Somalie: également 20.
(7) ARY de Macédoine et Biélorussie: également 10.
(8) Arménie, Kirghizistan et Russie: également 5.
Source: Eurostat (code des données en ligne: migr_asyappctza)

المصدر: EC .EUROPA .EU/EUROSTAT/STATISTIQUE/EXPLAINED

ويوضح الجدول التالي اعداد طالبي اللجوء حسب الجنسيات أغلبها كانت طلبات لجوء من سوريا، اريثيريا ، كوسوفو.. كان السوريون أكبر طالبي اللجوء في 11 دولة من 28 دولة في الاتحاد بـ 41000 طلب لجوء في ألمانيا ، تليها السويد بـ 31000 طلب، وبحوالي 27000 طلب من جنسية

صربية و13000من جنسية أريثيرية طلبوا اللجوء إلى ألمانيا في حين اختار حوالي1200 اريتري اللجوء إلى السويد .

هناك عوامل عديدة و مختلفة تؤثر على اختيار البلد المطلوب اللجوء إليه ، كالأسباب أو العلاقات التاريخية ، كأن تكون مستعمرة من المستعمرات السابقة، معرفته أو إجادة لغة البلد المضيف، وجود جماعات اثنية أو طوائف في البلد المطلوب اللجوء إليه بالإضاف ة إلى الأوضاع الاقتصادية للبلد المضيف.[1]

[1] **Statistique sur l'asile** ,op cit .

كان لنهاية الحرب الباردة أثر كبير على حقل الدراسات الأمنية نتيجة ظهور تحديات أمنية جديدة واجهت الدول و النظام الدولي بصفة عامة .

حيث عجز منظور الأمن التقليدي الذي يطغى عليه الطابع العسكري على تفسير مختلف التحديات الأمنية الجديدة ،مما تطلب إيجاد مقاربات أمنية جديدة كفيلة بتفسير مختلف هذه التحديات الأمنية ، وظهر ما يعرف بمقاربة الأمن المجتمعي و الأمن الإنساني ، أين أصبح الأمن ليس أمن الدولة فقط بل أمن المجتمعات و الأفراد كذلك .

وفي هذا الإطار واجه الإتحاد الأوروبي مجموعة من التحديات الأمنية الجديدة التي أرقت الدول الأوروبية وعلى رأسها تحدي الإرهاب أين كانت ولا تزال الدول الأوروبية مسرحا للعديد من الهجمات الإرهابية و تحدي الهجرة كذالك حيث يشهد الإتحاد الأوروبي وصول أعداد كبيرة من المهاجرين نحو أوروبا سنويا ،هذه الأخيرة التي لها أثار وخيمة على الدول والمجتمعات الأوروبية، بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين التي مست الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات التي تشهدها بعض الدول مما ينعكس سلبا على الدول الأوروبية .

الفصل الثانـي :

جدلية الصراع والتعاون في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة

تتخذ العلاقات بين الدول نمطين: صراع /تعاون،فعادة تتجه العلاقات بين الدول نحو الصراع بسبب عدم التوافق في الرؤى والمصالح، في حين تميل العلاقات بين ها نحو التعاون كلما كانت الرؤى بين الدول متوافقة والمصالح منسجمة ومشتركة، أو لمواجهة المشاكل والتحديات المختلفة التي لا يمكن أن تحققها الدول بصورة منفردة.

كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية التي تأرجحت بين الصراع تارة والتعاون تارة في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة التي واجهت الإتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا وألمانيا بصفة خاصة.

حيث سيتطرق هذا الفصل إلى قضايا التعاون والصراع في العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الاتحاد الأوروبي وبالأخص في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

في المبحث الأول: سيتم التطرق إلى قضايا الصراع في العلاقات الفرنسية الألمانية وبالأخص مشكلة اللاجئين وموقف كل من فرنسا وألمانيا من هذه القضية.

أما في المبحث الثاني: سيتم التطرق إلى قضايا التعاون في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة وبالأخص ظاهرة الإرهاب والهجرة.

المبحث الأول: قضايا الاختلاف في العلاقات الفرنسية لألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة:

تعتبر ظاهرة تدفق اللاجئين في الوقت الراهن من أكبر التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الإتحاد الأوروبي سواء من حيث تداعيات هذه الظاهرة وآثارها أو حتى على مستوى الحلول وسبل مواجهة هذه الظاهرة.

حيث شكلت ظاهر اللاجئين اختلافا في الرؤى بين العديد من الدول الأوروبية، لاسيما بين فرنسا وألمانية أين تبنت كل واحد وجهة نظر مختلفة عن الأخرى، وذلك بناءا على مجموعة من الأسباب والأهداف.

المطلب الأول: الموقف الألماني من قضية اللاجئين:

استقبلت ألمانيا ما يزيد عن 203000 من طالبي اللجوء سنة 2014 وبذلك تحتل ألمانيا المرتبة الأولى من حيث عدد طلبات اللجوء[1].هذا ما توضحه الخريطة التالية :

الخريطة (1) : توزيع أعداد طلبات اللجوء على دول الاتحاد الأوروبي 2014

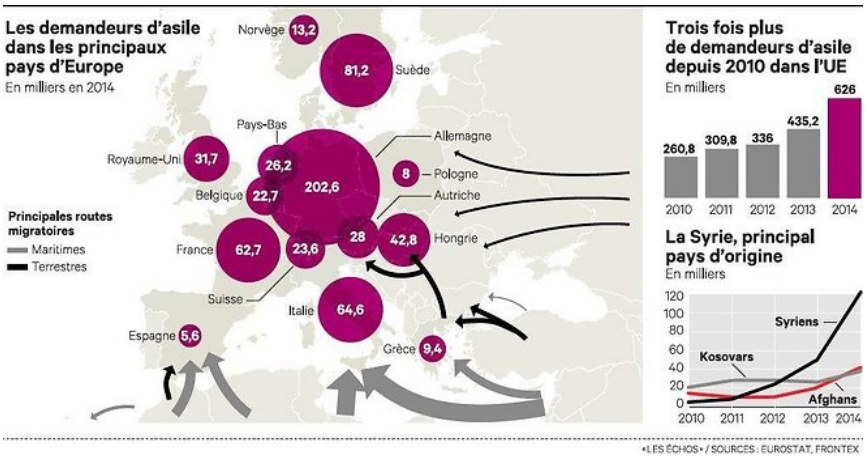

المصدر : WWW .LESCHOS.FR

1 statistique sur l'asile ,**op cit** .

إذ توضح الخريطة التالية أعداد طلبات اللجوء على دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2014 أين احتلت ألمانيا الصدارة بعدد يقدر ب 202000 في حين استقبلت فرنسا ما يقارب 62000 طلب لجوء ،كما قدر إجمالي طلبات اللجوء نحو الدول الأوروبية لسنة 2014 ب 626000 طلب أي ثلاثة أضعاف أعداد طلبات اللجوء سنة 2010 ،هذا راجع إلى التغييرات السياسية و الحروب التي تشهدها بعض الدول وهذا ما يفسر كذلك أن اغلب طلبات اللجوء كانت من جنسيات سورية نتيجة الحرب الداخلية التي تعاني منها .

كما تقول تقارير أن نسبة كبيرة جدا من اللاجئين يفضلون الذهاب إلى ألمانيا بسبب: النمو الاقتصادي الذي تشهده مقارنة بدول أخرى مثل فرنسا وإيطاليا اللذين تعانيان من أزمة في الشغل وكثرة عدد العاطلين عن العمل.

كذلك يتمكن طالب اللجوء في ألمانيا من الحصول على منحة شهرية ما بين 350، 400أورو، كما يحصل على فرص الإقامة المجانية طيلة فترة النظر في طلب لجوئه، ولعل كل هذه الميزات تزيد من إقبال اللاجئين عن ألمانيا والرغبة في الاستقرار فيها بحثا عن فرصة للحياة خاصة أن العديد من طالبي اللجوء يعانون حياة صعبة في دولهم الأصلية[1].

ألمانيا مند بداية الأزمة قررت فتح أبوابها أمام طالبي اللجوء وسط تحفظ ورفض شركائها الأوروبيين وحتى وسط الأحزاب اليمينية المعارضة لسياسة استقبال اللاجئين

وقد شاركت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بنفسها في استقبال اللاجئين وأبدت مشاعر ومواقف مساندة لهم .[2]

كما أبدت ألمانيا ترحيبا بنظام الحصص الذي أقرته المفوضية الأوروبية في بروكسل مشددة على وجوب توافق الجماعة الأوروبية على تمريره بأغلبية حتى لا يتسبب في خلافات داخل الاتحاد

---

1 النازيون الجدد في ألمانيا يعلنون الحرب على طالبي اللجوء و المهاجرين ، **جريدة العرب** ،العدد 9990 ،28 جويلية 2015 ،ص 13

2 حسن العاصمي ، **أزمة اللاجئين في أوروبا اكبر عملية إغاثة في العصر الحديث** ،على الموقع : www .sasa post.com يوم :2016/03/16 .

الذي تجاهد ألمانيا لرأب أي صراع يطرأ عليه، ولذا أعلنت الحكومة الألمانية أنها ستصوت في صالح تطبيق نظام الحصص، وستلزم بتطبيقه حال إقراره أوروبيا[1]

ووجهت الحكومة الألمانية انتقادات لاذعة للحكومات الأوروبية، التي تحجم عن تقاسم أعباء اللاجئين وحل الأزمة التي تواجهها أوروبا مهددة بقطع المساعدات المالية عن الدول التي تحجم عن تقاسم أعباء اللاجئين و حل الأزمة التي تعيشها أوروبا .[2]

حيث أعلنت كذلك الحكومة الاتحادية أنها خصصت 3 ملايين أورو لعام 2016 للمقاطعات لإدارة الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين أتوا من منطقة الشرق الأوسط، ووضعت ألمانيا خطة من 6 مليار أورو وهو ما يقارب أو يمثل 60% من النفقات المخطط لها في ميزانية 2016 كما قامت ببناء 150000 وحدة سكنية تشيد من قبل البلديات[3]

كما دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عقد اجتماع لمجموعة السبع وعدة دول عربية لصرف أموال اللاجئين السوريين المقدمين في مخيمات في الدول المجاورة لسوريا .[4]

وفي هذا الإطار قدم الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات بقيمة 350 مليون أورو ومساعدة 1.5 مليون لاجئ سوري والمجتمعات المقيمة لهم في لبنان وتركيا والأردن والعراق و تتألف حزمة المساعدات البالغة قيمتها 350 مليون أورو من أربع برامج مختلفة:

برنامج تعليم بقيمة 140 مليون أورو، برنامج خاص بالقدرة على التكيف والمواجهة والتنمية بقيمة 130 مليون أورو، برنامج صحة بقيمة 55 مليون أورو، 25 مليون أورو تستخدم لوضع برنامج للمياه والصرف الصحي والنظافة .[1]

---

1 أماني سليمان ، **دوافع الانقسام الأوروبي حول استقبال اللاجئين** ،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ،27 جويلية 2015 ،على الموقع www .rcss . com ، يوم :2016/01/13 .

2 قمة أوروبية طارئة لبحث أزمة اللاجئين ، **جريدة القبس** ،18 سبتمبر 2015 ،العدد 15194 ،ص 27 .

3 ROMARIC GODEN ,**pour quoi angela merkel est elle si généreuse envers les réfugiée** ,le journale latribune ,sur le site :www.latribune .fr ,vue le : 02/04/2016 .

4 اجتماع لوزراء خارجية أوروبا الوسطى و ألمانيا حول الهجرة ،**جريدة الحياة الجديدة** ،العدد 7119 ،11 سبتمبر 2015 ،ص 10 .

إلا أن كرم الضيافة هذا وكل هذه النفقات ترجع إلى العديد من الأسباب والأهداف:

1/ فالسبب الأول وراء تعاطف ألمانيا مع اللاجئين هو بدافع التعاطف الإنساني لها، وخاصة مأساة غرق الطفل السّوري إيلان كوردي[2]

2/ فرصة أوروبية: فبالنسبة لميركل هي فرصة من حيث السياسة الأوروبية خصوصا مع معارضة بعض الزعماء الأوروبيين، حتى تظهر بصورة المدافع عن حقوق اللاجئين في القارة العجوز.

3/ تحسين صورة البلاد: كانت فرصة ممتازة بالنسبة للمستشارة لتحسين صورة بلادها، حيث تقف ألمانيا خلال هذه الأزمة كنموذج للانفتاح والكرم والتضامن وبالتالي فهو تعبير كلي لصورة ألمانيا السلبية فيما يخص الأزمة اليونانية، رفضها المشاركة في العمليات العسكرية، وبالتالي فالفرصة كانت جيدة خصوصا مع العنف الذي تمارسه هنغاريا اتجاه اللاجئين التردد الفرنسي والرفض البريطاني .[3]

4/ محاولة ضخ دماء جديدة في مجتمع يعاني حالة شيخوخة مزمنة، لم تقلع معها إجراءات الحكومة في الحد منها بتشجيع سياسة النسل ورفع معدلات الولادات .[4]

5/ بالإضافة إلى هذه الاعتبارات السياسية هناك اعتبارات اقتصادية فانتعاش الاستهلاك الألماني يبقى ضعيفا في ظل حالة التوظيف والشغل والزيادة في الأجور الممنوحة، وبالتال ي فألمانيا بوضوح بحاجة إلى ضخ كم هائل وفوري للشباب من أجل إنعاش الاستهلاك، وبالتالي فهؤلاء اللاجئين هم نعمة بالنسبة للاقتصاد الألماني .[5]

---

1 أزمة اللاجئين السوريين : **الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي يطلق اكبر حزمة استجابة يقيمة 350 مليون أورو لمساعدة 1.5 لاجئ و المجتمعات المضيفة لهم في لبنان و تركيا و الأردن و العراق ،المفوضية الأوروبية** ,1 ديسمبر 2015 ، ص ص 1-2-3 .

2 محمود علي ، **ما أسباب تعاطف ألمانيا مع اللاجئين** ،جريدة البديل ، على الموقع : www.elbadil. com يوم : 2016/04/04 .

3 ROMARIC GODEN, **op cit** .

4 محمود علي ، **مرجع سبق دكره** .

5 ROMARIC GODEN,**op cit**

كما تقول تقارير ألمانية أن البلاد بحاجة في السنوات المقبلة إلى 1.5 مليون من الأيدي العاملة للمحافظة على وتيرة اقتصادها المرتفعة لاسيما وأن نسبة البطالة تمثل فيها الأقل بعد النمسا ولوكسمبورغ، هولندا .[1]

كما أن 46% من أرباب العمل في ألمانيا لديهم صعوبات في التوظيف وعلى هذا قررت الحكومة الألمانية تقديم تسهيلات للمهاجرين في سوق العمل وقد قلصت المدة من أربعة أشهر إلى ثلاثة أشهر، كما سيتم تعزيز فرق من وكالات التوظيف لتقديم التدريب للمهاجرين.[2]

وقد أعلن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين أن 78% من السورين اللاجئين الدين وصلوا إلى ألمانيا بين جانفي 2015 وسبتمبر 2014 ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ويتمتعون بمستويات عملية رفيعة .[3]

ولهذا ميركل كانت دائما تدعم وتشجع سياسية اللجوء والهجرة من أجل الإعداد للمستقبل خاصة وأن الأزمة الديموغرافية سوف تبدأ فعلا سنة 2025، وبالتالي فهذه الأزمة يمكن أن تساعد على تعزيز المزيد من الانفتاح الذي سيصبح ضروريا .[4]

المطلب الثاني: الموقف الفرنسي من قضية اللاجئين:

استقبلت فرنسا ما يقارب 64000 طلب لجوء حسب إحصائيات عام 2014 [5] واتخذت الحكومة الحكومة الفرنسية في البداية موقفا مؤيدا لقضية اللاجئين إذ «أكد رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس أن رفض اللاجئين يتعارض مع السياسة والقيم الأوروبية قائلا:" فرنسا تتحمل مسؤوليتها كاملة اتجاه اللاجئين ولدينا خطة طرحت لزيادة عدد مراكز الإيواء".

---

1 محمود علي ، **مرجع سبق دكره** .

2 ROMARIC GODEN ,**op cit** .

3 أغلبية اللاجئين السوريين دوو مستويات علمية رفيعة ، **جريدة الوطن** ،العدد 2231 ، 14 سبتمبر 2015 ، ص 2 .

4 ROMARIC GODEN ,**op cit** .

5 statistique sur l'asile ,**op cit** .

وأضاف فالس أن أوروبا معنية بأزمة اللاجئين ويجب التفريق بين حق اللجوء والهجرة غير الشرعية مشيرا إلى أن "حق اللجوء لا يجب أن يقابل بالأسلاك الشائكة كما شدد رئيس الوزراء الفرنسي أيضا على ضرورة تعاون الدول الأوربية مع بعضها لمواجهة أزمة المهاجرين وتوفير ملاذ للهاربين من الحروب والقمع، وأشار فالس أن فرنسا تعمل على إنشاء مخيم للاجئين يتكون من 120 خيمة كبيرة شرعت من1500 لاجئ ».[1]

إلا أن هذا الموقف كان مؤقتا ومع بداية الأزمة إلا أن ارتفاع أعداد اللاجئين المطالبين بحق اللجوء والهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا، غيّر مواقف الحكومة الفرنسية اتجاه القضية وظهر ذلك من خلال رفض فرنسا لنظام الحصص الذي اقترحته المفوضية الأوربية لاحتواء التدفق الهائل للمهاجرين.

«مؤكدا أن الاقتراح الأوروبي لا ينسجم مع السياسة الفرنسية بخصوص الهجرة وحق اللجوء السياسي وقال " حق اللجوء مبدأ دولي وكل الدول الأوروبية تطبقه حسب شروط محددة ولا يمكن أن يخضع هذا الحق لنظام الحصص و يضيف فالس أن توزيع اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي يجب أن يستند على نظام متوازن ومتكافئ مع أخذ جهود الدول التي تستقبل أعداد كبيرة من اللاجئين بعين الاعتبار.»[2]

والشكل التالي يوضح أكثر نظام الحصص الذي قدمته المفوضية الأوروبية :

1 **أزمة اللاجئين في أوروبا وكيفية التعامل معها** ،مركز الشرق العربي ،2 سبتمبر2015،على الموقع:
www. Acharqalarabi.org.uk . يوم :2016/04/16 .

2 عبد الإله الصالحي،**الاعتراضات الفرنسية تعرقل الخطة الأوروبية لاحتواء المهاجرين** ، مجلة العربي الجديد ، 18 ماي 2015، على الموقع : www .alaraby .co .uk يوم :2016/04/02 .

الشكل (1) : نظام الحصص الذي أقرته المفوضية الأوروبية .

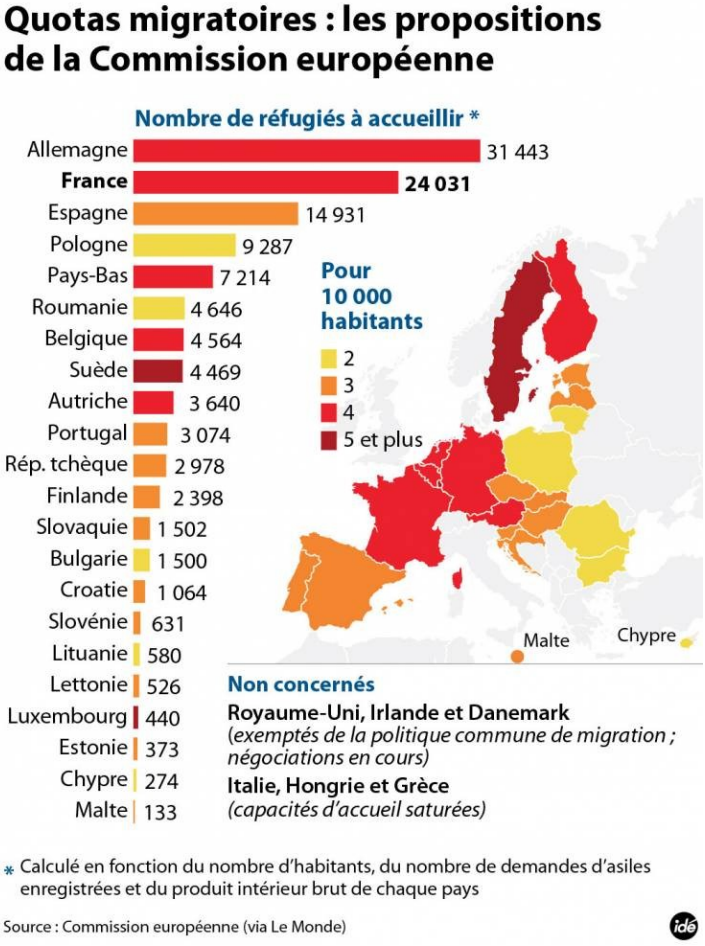

المصدر: www .sudouest .fr

كما صرح فالس أيضا في زيارة له إلى ميونيخ في ألمانيا من أجل ملتقي حول الأمن أن فرنسا لن تقبل أكثر من 30000 لاجئ رافض بذلك اقتراح أنجيلا ميركل توزيع اللاجئين على مجموعة دول الإتحاد الأوربي.[1]

كما يلاحظ أيضا أن فرنسا قد خصصت حوالي 98.6 مليون أورو كميزانية للهجرة واللجوء العام 2016، وتم تقسيم هذه الميزانية كما يلي:

1 **la France refuse la demande de merkel d'un accueille suplémentaire de réfugiées**, sur le site : ici.tf1.fr , vue le :26/03/2016 .

72.4 مليون أورو خصصت لرخص ودفعات الائتمان، وهذه الأخيرة التي قسمت بدورها إلى 7.4 مليون من أجل الدعم والتكفل بطالبي اللجوء و 15 مليون خصصت للبلديات من أجل إنشاء وتشيد أماكن الإقامة، كما أضافت الحكومة الفرنسية 262 مليون أورو من أجل إدماج هؤلاء اللاجئين وتمويل طلبات اللجوء على الأراضي الفرنسية ومنح الجنسية الفرنسية .[1]

والملاحظ أنها ميزانية قليلة مقارنة بالميزانية الألمانية المخصصة للتكفل باللاجئين.

كما كتفت السلطات الفرنسية من دورياتها في الطرق الرابطة بين فرنسا وإيطاليا وعلى متن القطارات التي يستقلها المهاجرين في اتحاد الأراضي الفرنسية، كما دعا إيمانويل فالس إلى تغيير سياسة الحدود والمفتوحة في فضاء شنغن الذي يكفل حرية تنقل الأشخاص والبضائع بين دول الإتحاد الأوروبي وإقامة نظام أوروبي جديد للحماية .[2]

بصفة عامة يمكن إجمال أسباب رفض بعض الدول لنظام الحصص الذي أقرته المفوضية الأوروبية بخصوص مشكلة اللاجئين إلى:

1/ إلزامية الحصص: فقد أبدت دول أوروبية عدة رغبتها في استقبال اللاجئين إلا أن الاعتراض كان على أن تكون الحصص الإلزامية على أساس طوعي كما أن معظم هذه الدول اعترضت على استقبال اللاجئين دون فحص ملفاتهم الأمنية، وبين القلق من تسلل عناصر إرهابية والرغبة في ضم العناصر المتميزة علميا، ترى الدول الأوربية أن تكون حرة في اختيار من سيتوطنون أراضيها وينضمون لسكانها 2/ الاستعداد لدعم دول استقبال اللاجئين: من أجل مساعدة اللاجئين في أماكن لجوؤهم من خلال الدعم بالغذاء والدواء....وأن هذا ما يجب على الدول تقديمه وما هو مفروض عليها وليس استقبالهم على أراضيها.

1 **Une rallonge de100millions d'euros pour les réfugiée** ,sur le site : www.europe1.fr ,vue le :05/04/2016.

2 عبد الاله الصالحي ، **مرجع سبق دكره** .

3/ طبيعة المهاجرين أنفسهم: اشترطت بعض الدول الأوروبية وفق شروط محددة اختيارها للمهاجرين ضمن الحصص التي تستلزم بها كأن يكونوا مسيحيين والخوف من تسلل الإرهابيين ضمن هؤلاء اللاجئين.[1]

ويمكن القول كذلك أن الرفض الفرنسي جاء من أجل قطع الطريق على مزايدات المعارضة اليمينية واليمين المتطرف بخصوص هذه المشكلة .

1 أماني سليمان ، **مرجع سبق ذكره** ,

المبحث الثاني: التعاون في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة:

تعتبر ظاهرة الهجرة والإرهاب إحدى قضايا التعاون في العلاقات الفرنسية الألمانية، إذ تتبنى كل من الحكومة الفرنسية والألمانية وجهة نظر واحدة، مما دفع بالدولتين إلى التعاون في إطار الاتحاد الأوربي من أجل مواجهة هاتين الظاهرتين.

المطلب الأول: التعاون الفرنسي الألماني في مكافحة الإرهاب:

بعد الهجمات الإرهابية في مدريد سنة 2004 و 2005 في لندن اعتمد على أثرها المجلس الأوربي إستراتيجية أوروبية لمكافحة الإرهاب، كانت فرنسا وألمانيا من بين الدول الموقعة على هذه الإستراتيجية.

وقد حددت هذه الإستراتيجية أربعة مجالات رئيسية هي: الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والاستجابة .[1]

1 la strategie de l'union européenne visant à la lutter contre le terrorisme ,**conseil de l'union européenne**,bruxelle,30 novembre 2005.

الشكل (2) : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب على المستويين الأوروبي والدولي لسنة 2005

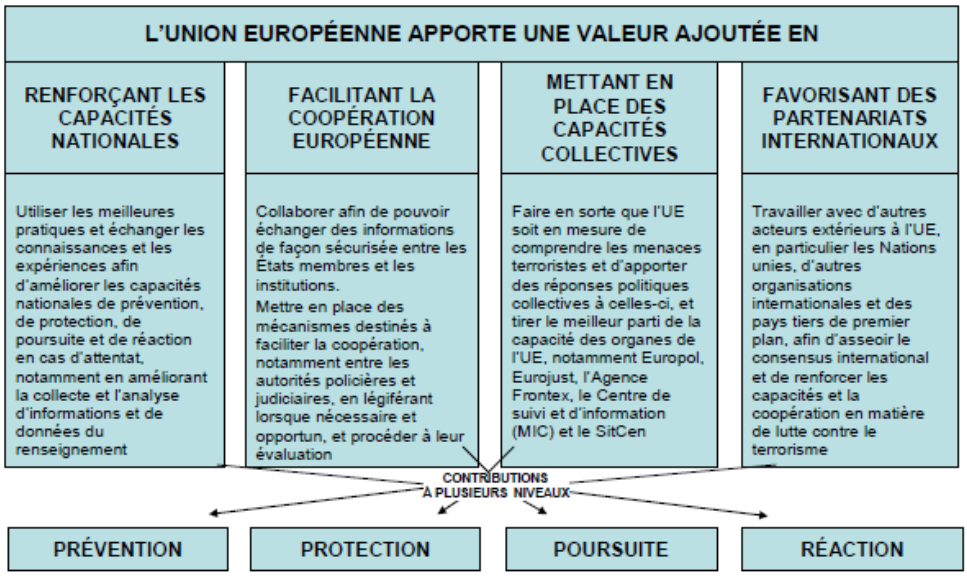

sourse : conseil de l'union européenne sur la strategie de l'union européenne visant à la lutter contre le terrorisme.

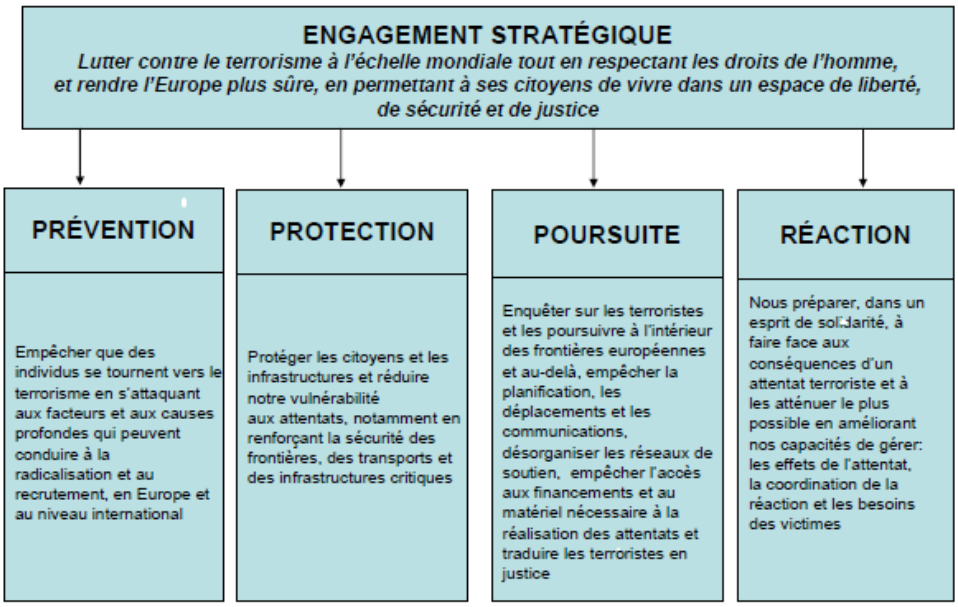

Sourse :conseil de l'union européenne sur la stratégie de l'union européenne visant à la lutter contre le terrorisme

حيث يوضح الشكل التالي الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب على المستوى الأوروبي و الدولي فعلى المستوى الأوروبي :عملت الإستراتيجية على تعزيز القدرات الوطنية و تسهيل التكامل الأوروبي و وضع و تعزيز الإمكانيات الجماعية ، والعمل و البحث عن شركاء دوليين من خارج دول الاتحاد الأوروبي .

أما على المستوى الداخلي فعملت الإستراتيجية وفقا لأربعة مجالات وهي : الوقاية و الحماية و الملاحقة القضائية و الاستجابة .

وتقوم هذه الأخيرة على مجموعة من النقاط:

– اعتماد إستراتيجية لمكافحة تمويل الإرهاب.

– إلغاء الرقابة على الحدود الداخلية في منظمة شنغن يجب أن يقترن بتدابير تعويضية كإنشاء قواعد للعبور ومراقبة الأشخاص على الحدود الخارجية.

– نظام معلومات شنغن (système information Schengen) يسمح للسلطات المختصة (الشرطة، الدول، الجمارك، السلطات القضائية) بإدخال المعلومات في الوقت المناسب داخل نظام المعلومات عن طريق إحدى الدول الأعضاء.

– تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة.

– التعاون القضائي: من خلال ما يعرف بوحدة" يوروجست" EUROJEST وحدة التعاون القضائي للاتحاد الأوربي من أجل التنسيق القضائي بين الدول الأعضاء.

– البعد الخارجي: يلعب دور ا حاسما في المعركة ضد الإرهاب حيث أبرم الإتحاد الأوروبي مع دول العالم الثالث اتفاقيات تعاون ومشاريع اقتصادية ومساعدات[1]

1 **la France et l'Allemagne sont ensemble**,office de presse et d'information du gouvernement fédérale ,sur le site :www .bundesregierung . de ,vue le :05/05/2016 .

إن هجمات باريس في فرنسا في 13 نوفمبر 2015 جعلت التعاون الأوروبي في مكافحة الإرهاب ضرورة ملحة وذا أهمية كبيرة، حيث قادت هجمات باريس لطلب تفعيل المادة 42 والفقرة 7من معاهدة الإتحاد الأوروبي على "شرط المساعدة المتبادلة " للمرة الأولى مند إنشائها , قررت ألمانيا أن تشارك عسكريا إلى جانب فرنسا، والكفاح ضد داعش[1]

كما قامت أنجلا ميركل وفرونسوا هولاند و وزراء من الحكومتين في 13 مارس 2015 خلال لمجلس الوزراء الفرنسي الألماني (CMFA)السابع عشر conseil des ministres franco allemand وخلال هذا المجلس اتفقت كل من فرنسا وألمانيا بشأن تعزيز التعاون الثنائي والشراكة والتي تعود بالفائدة على الإتحاد الأوروبي.

وحددوا مجموعة من الالتزامات من بينها.

1- العمل بسرعة من أجل اعتماد نظام (PNR) الأوروبي الذي يؤسس لحماية البيانات الحديثة وتعزيز السيطرة على الحدود الخارجية للدول.

2- إعادة النظر في نظام الحدود شنغن وإحداث تعديلات من أجل مراقبة دائمة للحدود، واستغلال كل الاحتمالات في كافة دول الإتحاد الأوروبي لمراقبة حركة الإرهابيين.

3-العمل على ضمان إزالة المحتويات و المواقع غير القانونية على شبكة الانترنيت والتي تدعو إلى الإرهاب أو تدعو إلى العنف أو الكراهية وكل أشكال التعصب والعنصرية وذلك من خلال مشاريع ثنائية لتعزيز التكامل داخل المجتمعات.[2]

وخلال مجلس الوزراء الفرنسي الألماني الثامن عشر في مدينة متز METZ شرق فرنسا رجعت كل من فرنسا وألمانيا للتأكيد مرة أخرى على ضرورة تعزيز التعاون الفرنسي الألماني من أجل مكافحة الأزمات وذلك من خلال:

1 **rapport d'information** ,sénat ,n 300 ,session ordinaire de 2015 2016 ,14 janvier 2016

2 la France et l'Allemagne sont ensemble ,**op cit** .

– وضع كل الوسائل على المستوى الأوروبي لتعقب الإرهابيين ومنعهم، وتنفيذ القرارات دون تأخير.

– وضع ضوابط أكثر صرامة بخصوص اقتناء وحيازة الأسلحة النارية ومكافحة الاتجار بالأسلحة.

– مكافحة تمويل الإرهاب.

– اعتماد نظام (PNR) بسرعة وتنفيذه وليغطي جميع الرحلات الجوية بين الدول الأوربية ،والتأكد من أن وحدات معلومات الركاب سوف تكون تارة على تبادل البيانات في أقرب وقت ممكن .

– تعزيز تبادل المعلومات عن طريق التغذية والاستفادة الكاملة من الملفات الأوربية وقواعدالبيانات (يوروبول) و الملفات الدولية (الأنتربول).

– ضوابط منهجية على الحدود الخارجية: من خلال تعديل قانون شنغن من أجل تنفيذ منتظم كل جميع الأشخاص الذين يدخلون أو يغادرون منطقة شنغن وتنفيذها دون تأخير حتى يستفاد المواطنون من حركة التنقل داخل منطقة شنغن وضمان ممرات العبور بطريقة سليمة في المطارات.

– السيطرة على السلاح: التوصل إلى اتفاق من أجل إصلاح التشريعات الخاصة بالسيطرة على السلاح.

– نظام الربط البيني الأوروبي على السجلات القضائية: يجب التوصل إلى اتفاق لتوسيع تبادل المعلومات مع دول العالم الثالث.

– التعاون في مجال المعلومات: تطوير التعاون والتنسيق الاستخباراتي بين فرنسا وألمانيا خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والاتفاق على الأولويات المشتركة للبلدين[1]

1 **reléve de desicions du conseille des ministres franco–allemand**,présidence de la république francaise ,sur le site :www .élysée .fr ,vue le :10/05/2016.

وردا على الانتقادات التي قدمها مجلس الشيوخ حول التقرير الذي يتضمن الميزانية الأوربية المخصصة لمواجهة مشكلة الهجرة والإرهاب خاصة في فرنسا بأنها لا تزال تعاني نقصا في التمويل، قام وزير الاقتصاد الفرنسي ونظيره الألماني سيغما غابرييل (SIGMA GABRIEL)وايمانويل ماكرون (EMANUEL MACRON) وضع صندوق فرنسي ألماني بـ 10 مليار أورو لمواجهة هذه التحديات الأمنية.

وتستهدف هذه المبادرة ثلاثة محاور:

1- مراقبة الحدود الخارجية لأوروبا.

2- إدارة الوافدين من اللاجئين لا سيما في البلدان المجاورة للإتحاد الأوروبي.

3- تبادل المعلومات في مجال الاستخبارات وتعزيز التعاون في مجال العدالة والشرطة[1]

المطلب الثاني: التعاون الفرنسي الألماني في مواجهة ظاهرة الهجرة:

تعتبر ظاهرة الهجرة من التحديات الأمنية التي تستوجب تكاتف الجهود من أجل السيطرة وإيجاد حلول لها، وهذا ما تسعى إليه كل من فرنسا وألمانيا.

حيث وضعت فرنسا وألمانيا في سنة 2010 أجندة عمل تمتد لمدة عشر سنوات أي حتى سنة 2020 تناولت قضايا مختلفة ومشاكل متعددة من بينها ظاهرة الهجرة وحددت مجموعة من الأهداف والوسائل من أجل التصدي لها وذلك من خلال:

- تنظيم وتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة في المناطق الحدودية وخلق وحدة وطنية فرنسية وألمانية على نهر الراين.

1 PIERRE BERTHELET , **ce que coute la crise des réfugiée et la lutte contre le terrorisme à l'europe et ce que reçoit la France** ,sur le site :securiteinterieurefr .blogspot.com ,vue le :06/05/2016.

– العمل معا على تعزيز عمل فرونتكس FRONTEXخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع إيلاء الاهتمام لطرق الهجرة غير الشرعية، التي توضحها الخريطة التالية لأهم طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

الخريطة :(2) أهم طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

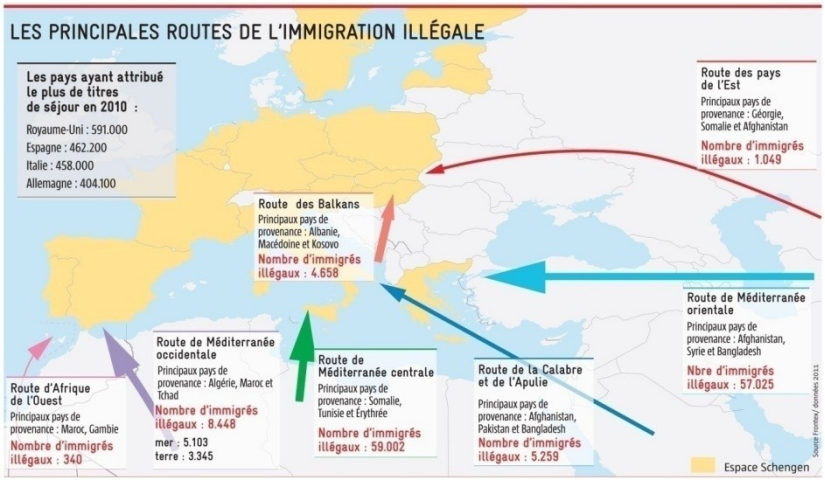

المصدر :www .lejdd.com

وتوضح هذه الخريطة اهم طرق الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا وهي سبع طرق :طريق الهجرة لدول المشرق و طريق الهجرة لشرق المتوسط وطريق غرب المتوسط وطريق كذلك من وسط البحر الابيض المتوسط، وطريق غرب افريقيا وطريق كالابريا و بوليا طريق البلقان .وتشكل طريق وسط المتوسط اكبر عدد للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي 59000 مهاجر غير شرعي وهذا ما يوضح كثافة المبادرات والاتفاقات بين الدول الاوروبية ودول شمال المتوسط من اجل مكافحة ظاهرة الهجرة .

– وضع مشروع تجريبي فرنسي ألماني لتشجيع تبادل الخبراء ودراسة متطلبات الظاهرة وتطوراتها لاحقا
– العمل معا في إطار اتفاقات إدارة منسقة للتصدي لتحقيقات الهجرة من أوربا الشرقية وإفريقي ،والعمل معا لتطوير نظام PNR (Passage Name Record)مما يسمح في المستقبل من وضع نظام من الماسحات الضوئية في المطارات الفرنسية والألمانية [1]

1 **agenda franco-allemand 2010-2020** ,présidence de la république ,P 07-08 .

كما اقترح وزراء فرنسيون وألمان يوم الخميس 8 أفريل من مدينة متز شرق فرنسا العمل على وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتعزيز منطقة شنغن حيث ورد في بيان القمة الثمانية عشر أن فرنسا وألمانيا ملتزمتان بالعمل القانوني من أجل إنشاء حرس حدود وخفر السواحل الأوروبي والذي ينبغي أن يكتمل بحلول الأشهر القادمة والسماح لهذه الوكالة الجديدة بالعمل بحلول صيف 2016. كما قررت كل من فرنسا وألمانيا تطوير التعاون مع دول العالم الثالث، واتفقتا على تقديم مساهمات مشتركة ومساعدة هؤلاء المهاجرين حيث هم في تركيا ولبنان والقرن الإفريقي، ودعم كذلك تعزيز الرقابة على الحدود وفي البلدان المعنية، كما ستشارك كل من فرنسا وألمانيا في مشاريع التنمية من أجل خلق أنشطة في المناطق التي تصدر أكبر عدد من المهاجرين، وتعزيز التعاون مع دول المنشأ والعبور أثناء عودة الأشخاص الذين دخلوا بطريقة غير شرعية لأوروبا[1]

قررت كذلك فرنسا وألمانيا دعم اليونان الذي يتولى مسؤولية إدارة الحدود الخارجية داخل منطقة شنغن وذلك عن طريق إرسال 600 شخص استجابة لمتطلبات فرونتكس FRONTEX ومكتب دعم اللجوء الأوربي(EASO) Bureau européen d'appui à lasile من أجل المساهمة في استقبال ومعالجة طلبات اللجو ء، والمساعدة في عودة وإعادة القبول، ودعم الجهود ولتنظيم أسرع لمراقبة الأشخاص والوثائق عند عبور الحدود الخارجية ومن أجل التشاور مع قواعد البيانات الأوربية والدولية كالهيئة العامة للاستعلامات (SLTD) والقواعد الوطنية، ووضع فرق لمكافحة تزويد الوثائق على الحدود الخارجية لمنظمة شنغن.

– كما تعرضت القمة في إحدى النقاط إلى السيطرة على الحدود اليونانية التركية.

فأنشطة الرصد للهجرة غير الشرعية في بحر إيجه والتي يقودها حلف الشمال الأطلسي وبالتعاون مع فرونتكس FRONTEX ينبغي أن تصبح أكثر عملية وسريعة.

---

1 sommet franco-allemand :la crise migratoire et la lutte contre le terrorisme au centre des coopération ,8 avril 2016 ,sur le site :www.xinhuanet.com ,vue le :02/05/2016.

كما أن فرنسا وألمانيا ستشاركان بشكل كامل في هذه العمليات، بما في ذلك الموظفين والوسائل البحرية.

كما ستساهم فرنسا وألمانيا في تعزيز التعاون مع أوروبول Europol وفرونتكس Frontex على وجه الخصوص لمكافحة ظاهرة التهريب.

العمل كذلك على تعزيز سياسة العودة لمراقبة تدفقات الهجرة وجعلها تخضع للمراقبة في كل جزء من أجزائها.

– إقامة حوار كذلك مع بلد المنشأ والعبور من خلال تطوير "حزم عودة" متوازنة، وإبرام اتفاقات إعادة القبول الأوروبية مع الدول الرئيسة المصدرة للهجرة غير الشرعية.

– استمرار الحوارات الإقليمية وخلق مكتب للعائدين ضمن فرق خفر السواحل وحرس الحدود وتطوير التعاون مع بلدان العالم الثالث[1]

1 reléve de desicion du conseille des ministre franco–allemande ,**op cit**

شهدت العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهتها للتحديات الأمنية ،عدة مراحل صراعية و تعاونية فالتعاون الفرنسي الألماني في مواجهة ظاهرة الإرهاب والهجرة ،نتيجة لاتفاق و انسجام المصالح والأهداف بين كل من فرنسا و ألمانيا، الأمر الذي جعل العلاقات بين البلدين تميل نحو التعاون أكثر و ذلك من خلال اتفاقات التعاون و الشراكة التي من شانها الحد و مكافحة ظاهرة الإرهاب و الهجرة .

في حين كانت العلاقات بين الثنائي الفرنسي الألماني أكثر صراعية حول مشكلة اللاجئين، لأن الحكومتين في هذا الإطار كانت لهما أسباب و أهداف و مصالح مختلفة مما صعب عملية التعاون تكون شبه مستحيلة و بالتالي فالمصالح والأهداف هي المحدد لطبيعة و شكل العلاقات بين الدول

الفصل الثالث:

مستقبل العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة

واجه الاتحاد الأوروبي تحديات أمنية عديدة لعل أبرزها كان ظاهرة الإرهاب والهجرة ومشكلة اللاجئين، حيث أثرت هذه الأخيرة على طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية التي أخذت طابعا تعاونيا بين الحكومتين في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب والهجرة في حين غلب الطابع الصراعي على العلاقات بين الدولتين بخصوص مشكلة اللاجئين وهذا ما تم التطرق إليه خلال الفصل الثاني.

أما هذا الفصل الثالث فسيكون عبارة عن دراسة استشرافية تسعى لاستعراض السيناريوهات المحتملة التي ستؤول إليها العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهتها للتحديات الأمنية الجديدة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

سنتطرق في المبحث الأول إلى السيناريو الأول الذي يمكن أن تؤول إليه العلاقات الفرنسية الألمانية هو سيناريو استمرار الوضع القائم، كما سنتطرق في المبحث الثاني إلى السيناريو الثاني المحتمل وهو السيناريو التفاؤلي أين ستتطور العلاقات فيه بين فرنسا وألمانيا ، أما في المبحث الثالث والأخير سنتطرق إلى السيناريو الثالث المتوقع وهو سيناريو تشاؤمي وفيه تتدهور العلاقات بين الثنائي الفرنسي والألماني.

المبحث الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة

يتوقع أن العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة ستستمر وتبقى على ما هي عليه نتيجة للعديد من المعطيات والأسباب.

المطلب الأول: استمرار التعاون الفرنسي الألماني في مكافحة ظاهرة الإرهاب والهجرة

يرجح أن يستمر التعاون في العلاقات الفرنسية الألمانية في محاربة ظاهرة الإرهاب والهجرة، خاصة أن الهجومات الإرهابية تزداد يوما بعد الآخر على الأراضي الأوروبية وكل الدول ليست بمنأى عنها.

حيث شهد الاتحاد الأوروبي بين عامي 2009 و2013 حوالي 1010 هجوما إرهابيا داخل دول الاتحاد الأوروبي وأودت بحياة 35 شخصا وفي عام 2013 وحسب مكتب الشرطة الأوروبي EUROPOL (EUROPEAN POLICE OFFICE) وقع 152 هجوما إرهابيا في خمس دول أوروبية أغلبها في فرنسا حيث سجل 63 هجوما إرهابيا و 33 هجوم في إسبانيا و 35 هجوما في المملكة المتحدة، وم وٴخرا الهجمات الإرهابية في شهر جانفي وفي نوفمبر 2015 في فرنسا وفي كوبنهاجن في فيفري 2015 وقبلها هجمات 2004 في مدريد و 2005 في لندن[1] كما هو موضح في الشكل التالي :

1 PHILLIPE DELIVET ,l'union européenne et la lutte contre le terrorisme ,**fondation robert schuman** ,**question d'europe** ,n372 ,23 novembre 2015,p1

الشكل (3) : الهجمات الإرهابية على الدول الأوروبية .

المصدر : www.touteleurope.eu

إذ يوضح الشكل التالي بعض الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها دول أوروبية على غرار فرنسا و ألمانيا المملكة المتحدة و السويد مع ذكر تاريخ الهجوم و طبيعته وعدد الضحايا كالهجوم الذي تعرضت له ألمانيا في الثاني من شهر مارس سنة 2011 في مطار فرانكفورت في حافلة نقل جنود أمريكيين وخلف قتيلين .والملاحظ أن فرنسا وألمانيا تتعاون من أجل مكافحة الإرهاب مند سنوات عدة، بدءا بالإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب لسنة 2005 والتي صاغتها كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والتي تنص على مكافحة الإرهاب ومكافحة مصادر تمويله.

كما كانت ظاهرة الإرهاب أيضا جوهرا للنقاش خلال عقد القمة الثامنة عشر لمجلس الوزراء الفرنسي الألماني في مدينة متز METZ الفرنسية وأكدوا على ضرورة تعزيز التعاون الفرنسي الألماني لمكافحة الإرهاب[1]

1 PHILLIPE TARRISSON, 18eme conseil des ministre franco-allemand :les collectives territorialesau cœur de la cooperation franco-allemande pour l'integration ,**assosiation francaise du conseil des communes et régions d'europe** ,note n 40 ,avril 2016 .

وقبلها في القمة السابعة عشر لمجلس الوزراء الفرنسي الألماني أين قام رئيس الجمهورية فرنسوا هولاند والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالموافقة على التعاون الثنا ئي لتعميق الشراكة الفرنسية الألمانية اتجاه مجموعة من القضايا من بينها تعزيز السيطرة على الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي كجزء من مكافحة الإرهاب وقدموا مجموعة من المقترحات والحلول لمواجهة الظاهرة [1]

كما قدمت فرنسا وألمانيا اقتراح إنشاء صندوق فرنسي ألماني بقيمة 10 ملايير أورو لمواجهة الإرهاب[2]

ما يدل على مدى رغبة كل من فرنسا وألمانيا في التصدي للظاهرة، كما أن عقد فرنسا وألمانيا لهذه السلسة من القمم والمجالس مند سنوات وبطريقة متتالية يرجح استمرار التعاون بينها في مكافحة الإرهاب.

وهو الحال كذلك بالنسبة لظاهرة الهجرة فالتأكيد على وجوب إيجاد الحلول وبسرعة في إطار سلسلة من القمم والاجتماعات بين فرنسا وألمانيا كالقمة السابعة عشر لمجلس الوزراء الفرنسي الألماني والقمة الثامنة عشر وحجم الاتفاقات التي وضعها الثنائي الفرنسي الألماني ليس إلا دليلا على استمرار العلاقات في مواجهة ظاهرة الهجرة على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة .

المطلب الثاني: استمرار التعارض الفرنسي الألماني حول مشكلة اللاجئين

يحتمل أن يستمر التعارض بين فرنسا وألمانيا في مواجهة ظاهرة اللاجئين، لأن كل واحدة منهما تتبنى سياسة ونظرة مغايرة لهذه الظاهرة.

فألمانيا لديها شعور بالمسؤولية اتجاه أزمة اللاجئين و تملك نظرة متفائلة، تعتقد أنها يمكنها السيطرة على هذه المشاكل والصعوبات التي ترتبط بظاهرة اللاجئين، في حين فرنسا متخوفة من ظاهرة

1 Sécurité ,climat et économie au cœur du 17eme conseil des ministre franco-allemad ,sur le site :wwww .gouvernement .fr ,vue le 27/04/2016 .

2 PIERRE BERTHELET ,**op cit** .

اللاجئين حاليا ومستقبلا وما لها من أثر على التماسك الاجتماعي من جهة وربطها بظاهرة الإرهاب من جهة أخرى.[1]

وبالتالي فالرؤى متباعدة جدا مما يرجح استمرار التعارض بينهما اتجاه قضية اللاجئين.

الملاحظ كذلك للميزانية التي خصصتها ألمانيا لاستقبال اللاجئين والمقدرة بـ 6 ملايير أورو تفوق بكثير الميزانية الفرنسية والتي قدرت بـ 98.6 مليون أورو 2وحتى مع الزيادة التي أقرتها الحكومة الفرنسية تبقى فرنسا مقصرة نوعا ما اتجاه اللاجئين.

كما أن اللاجئين بالنسبة لألمانيا هم مكسب لها من حيث القضاء على شيخوخة المجتمع الألماني ووسيلة لإنعاش الاستهلاك الألماني واقتصادها [2] في حين يشكل اللاجئون بالنسبة لفرنسا عبء خصوصا بعد الهجمات الإرهابية التي لحقت بفرنسا في الآونة الأخيرة مما يدل على أن كل من فرنسا و ألمانيا لديها الأسباب و الدوافع الخاصة بها من حيث قبول و رفض اللاجئين وبالتالي من الصعب أن تأخذ كل منهما نفس الموقف .

1 JOHANNA MOHRING ,**fuite en avant –l'Allemagne la France et la question des réfugiés** ,sur le site :www .openeuropeberlin .de ,09/05/2016.

2 محمود علي ،**مرجع سبق دكره**

المبحث الثاني: سيناريو تطور العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة

يمكن للعلاقات الفرنسة الألمانية أن تأخذ مسارا آخر وهو تطور العلاقات الفرنسية الألمانية وذلك وفقا لمجموعة من الأسباب والمبررات.

المطلب الأول: تطور العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة ظاهرة الإرهاب والهجرة

فاستمرار ألمانيا وفرنسا التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون من خلال أجندات العمل، كأجندة العمل 2010، 2020 والتي نصت على تعميق وتنظيم التعاون بين أجهزة الشرطة والمناطق الحدودية بالإضافة إلى تعزيز العمل داخل فرونتكس FRONTEX ومراقبة طرق الهجرة غير الشرعية [1] كذلك القمة السابعة عشر للمجلس الفرنسي الألماني والقمة الثمانية عشر كذلك كلها من شأنها أن تزيد من توثيق العلاقات الفرنسية الألمانية خاصة وأن هذا الإستراتيجيات تعمل على ربط وتوثيق الصلة بين الأجهزة الفرنسية والألمانية.

كما أن ظاهرة الهجرة وظاهرة الإرهاب من التهديدات التي يصعب على الدولة السيطرة عليها وحلها منفردة مما يتوجب تكاثف الجهود بين الدول للحد منها والقضاء عليها.

– ترتبط الهجرة والإرهاب ارتباط وثيقا ببعضهما مما يدعو إلى زيادة التعاون بين الثنائي الفرنسي الألماني في مواجهة الإرهاب والهجرة .

بالإضافة إلى أن لظاهرة الهجرة والإرهاب آثارا وخيمة وسلبية على فرنسا وألمانيا وعلى الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، كتهديد الهوية الأوروبية التي تسعى كل من فرنسا وألمانيا للحفاظ عليها على اعتبار أن فرنسا وألمانيا صاحبتا مبادرة إنشاء ما يعرف حاليا بالاتحاد الأوروبي، مما يدفع بالثنائي الفرنسي الألماني إلى بدل شتى الأساليب والطرق حتى لا ينهار الاتحاد الأوروبي و تتفكك الوحدة الأوروبية .

1 agenda franco-allemande 2010 2020 ,**op cit** ,p 7 .

– بالإضافة إلى أن ظاهرة الهجرة هي نقطة انطلاق وامتداد لمشاكل اجتماعية أخرى على غرار تجارة المخدرات والاتجار بالبشر[1].....الخ مما يزيد من أعباء الدول الأوروبية.

– تمثل ألمانيا و فرنسا اكبر الدول الأوروبية من حيث أعداد الجالية المسلمة مما يجعل كل من فرنسا وألمانيا تعمل على تعزيز التعاون بين الدولتين من اجل مكافحة الإرهاب و كما هو موضح في الخريطة :

الخريطة (3) : توزيع المسلمين على دول الاتحاد الأوروبي .

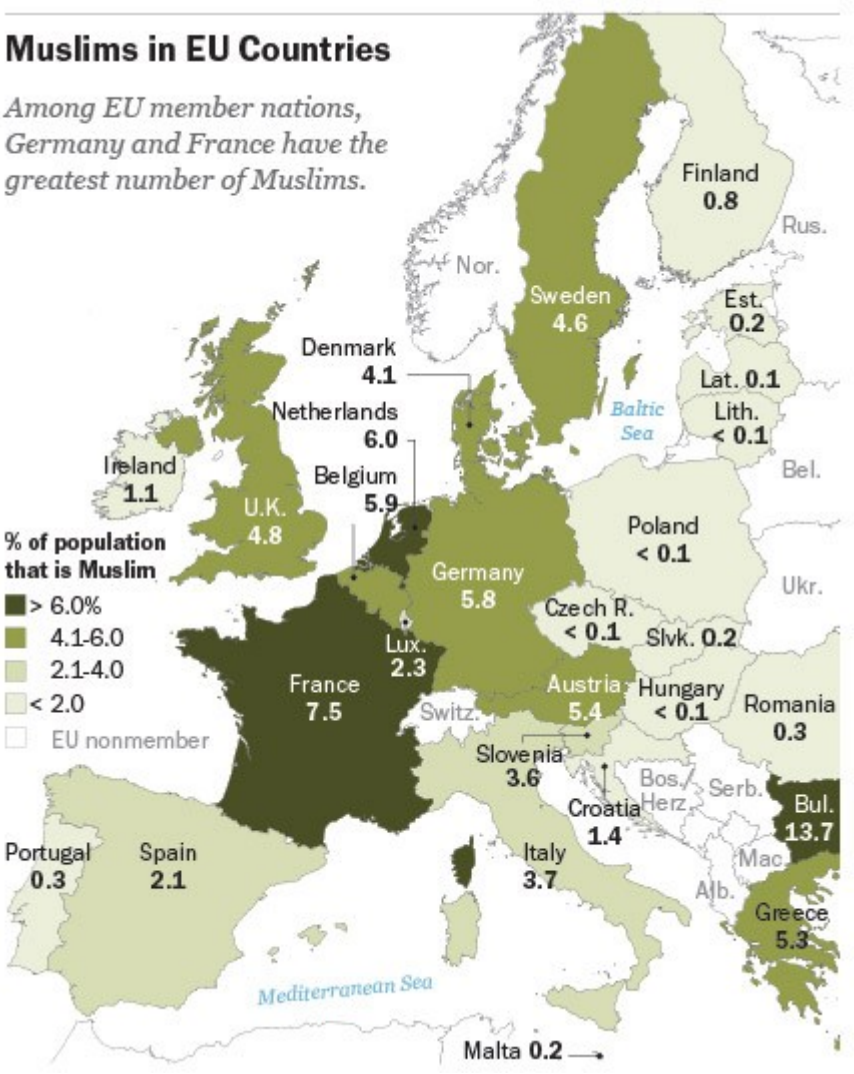

المصدر : www. Zeroheldge.com

1 بشرى شيبوط ،**مرجع سبق ذكره** ,

حيث توضح الخريطة التالية نسب توزيع المسلمين على دول الاتحاد الأوروبي إذ يلاحظ أن فرنسا تعتبر من بين اكبر الدول التي يتواجد بها المسلمون بنسبة تقدر ب 7.5 بعد بلغاريا ب 13.7 وألمانيا هي كذلك من الدول التي بها نسبة معتبرة من المسلمين تقدر ب 5.8 مما من شانه أن يعزز التعاون بين فرنسا وألمانيا .

– كما دعت فرنسا و ألمانيا خلال مجلس الوزراء الثامن عشر إلى تعزيز التعاون و الدعم الأوروبي من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية والتصدي لقوارب الهجرة غير الشرعية و ظاهرة الاتجار بالبشر في إطار ما سمي بعملية صوفيا البحرية في المتوسط التي وضعها الاتحاد الأوروبي أين شاركت كل من فرنسا و ألمانيا في هذه العمليات البحرية .[1]

وبالتالي فكل هذه الأسباب هي كفيلة باستمرار التعاون من أجل مكافحة الإرهاب والهجرة بين فرنسا وألمانيا .

المطلب الثاني: تطور العلاقات الفرنسية الألمانية حول مشكلة اللاجئين:

شكلت مشكلة اللاجئين في أوروبا نقطة خلاف بين فرنسا وألمانيا، فمن جهتها أعربت ألمانيا عن تعاطفها وقبولها للاجئين ورحبت بقرار المفوضية الأوروبية حول نظام الحصص في حين كانت فرنسا تأخذ موقفا معاكسا للحكومة الألمانية حيث رفضت نظام الحصص الذي قدمته المفوضية الأوروبية في بروكسل.

إلا أنه يمكن أن تتفق كل من فرنسا وألمانيا حول مشكلة اللاجئين خصوصا بعد توقيع الاتفاق الأوروبي التركي بخصوص اللاجئين والذي ينص على ترحيل اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا بشكل غير شرعي إلى تجمعات خاصة على أراضي تركيا، ويقومون بتقديم طلبات لجوء قانونية إلى دول الاتحاد في انتظار الرد بالقبول ورفض الطلب [2] حيث يمكن للاتفاق التركي الأوروبي

1THIERRY TERDY,**talking the refugee crisis with military means** ,european union for security studies ,septembre 2015 ,p 2 .

2 تركيا والاتحاد الاوروبي انتقام يدفع ثمنه اللاجئون ،**جريدة العرب** ،العدد 10240 ،9 افريل 2016 ، ص 6 .

أن يخفض من أعداد اللاجئين نحو الاتحاد الأوربي مما يجعل من هذه الظاهرة تتلاشى وتقل حدتها فيزول سبب الاختلاف والتعارض بين فرنسا وألمانيا.

– ظهور ألمانيا بصفة المدافع عن حقوق اللاجئين والراعي لمصالحهم من شأنه أن يجعل فرنسا تتراجع عن مواقفها اتجاه قضية اللاجئين حتى لا تكون الريادة لألمانيا نتيجة للعلاقة التنافسية لكل من فرنسا وألمانيا حول قيادة الاتحاد الأوروبي .

المبحث الثالث: سيناريو تدهور العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية

تأخذ العلاقات الفرنسية الألمانية منحى مغاير ا تماما للسيناريو الأول والثنائي أين تتدهور العلاقات بين فرنسا وألمانيا وتزيد الخلافات بينهما في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: تراجع التعاون الفرنسي الألماني في مواجهة ظاهرة الهجرة و الإرهاب

وذلك راجع للأسباب التالية:

– وضع فرنسا وألمانيا لمجموعة من الإستراتيجيات والقيم لمكافحة الهجرة والإرهاب على غرار الإستراتيجية الأوروبية لعام 2005 والتي كانت كل من فرنسا وألمانيا مشاركة فيها من خلال زيادة مكافحة مصادر تمويل الإرهاب وتوفير استخدام التكنولوجيات الحديثة في إطار تعزيز الرقابة على حدود منطقة شنغن، بالإضافة إلى التعاون القضائي من أجل التنسيق القضائي بين دول الاتحاد الأوربي من أجل مراقبة الإرهابيين [1]

كما تم الاتفاق بين فرنسا وألمانيا خلال القمة السابعة عشر لمجلس الوزراء الفرنسي والألماني أين كانت مسألة الأمن والهجرة هما جوهر النقاش خلال هذه القمم لم يصبوا إلى الغايات المرجوة لتتكرر الهجمات الإرهابية وبوتيرة متزايدة خاصة في فرنسا مما يجعل من التعاون بلا جدوى.

و بالتالي اللجوء إلى المكافحة المنفردة لظاهرة الهجرة والإرهاب لأن مسار التعاون الفرنسي الألماني غير قادر على تحقيق الأهداف المسطرة خصوصا بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة التي تعرضت لها فرنسا .

1PHILLIPE DELIVET ,**op cit** .

– كما أن تقديم فرنسا لصندوق فرنسي ألماني بقيمة 100 ملايير دولار لمواجهة ظاهرة الإرهاب هو مجرد طموح وليس بمقدور الدولتين تحمل هذه التكاليف .[1]

–تتبنى فرنسا و ألمانيا سياسات مختلفة في إطار مكافحة الإرهاب , ففرنسا تقوم بالتدخل خارجيا من أجل مكافحة الإرهاب , في حين ترفض ألمانيا سياسة التدخل لمواجهة الإرهاب.

« اذ قامت فرنسا بإرسال قوات جوية بحرية و برية إلى الخليج للمشاركة في الحرب في العراق في حين قررت ألمانيا عدم المشاركة مباشرة في العمليات العسكرية مقتصرة في ذلك على الدعم اللوجستيكي»[2] هذا ما من شانه إضعاف التعاون الفرنسي الألماني في مكافحة الإرهاب .

كما امتنعت ألمانيا عن اقتراح فرنسا للتدخل العسكري في ليبيا , حيث قال وزير الخارجية الألماني في هدا الصدد أن بلاده لا تريد أن تتورط في حرب في إفريقيا .[3]

–في إطار مكافحة الهجرة « أثارت مبادرة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط جدلا حادا في العواصم الأوروبية المعنية بالمشروع ,فقد اعتبرت ألمانيا وبعض دول شمال أوروبا المبادرة الفرنسية أداة لتقويض مشروع الشراكة الاورومتوسطية »[4] و أنجيلا ميركل لم تخف انزعاجها:« قد تشعر ألمانيا بأنها أكثر اهتماما بأوروبا الوسطى و الشرقية , و إن فرنسا منجذبة أكثر إلى المتوسط إن هذا ما من شانه تحرير قوى التفجير في الاتحاد الأوروبي هذا ما لا أتمناه أبدا »ه ذا ما قالته في محاضرة في برلين في 5 ديسمبر 2007 , قبل أن تضيف : أعتقد أنه يجب تقديم عرض بهذا الموضوع للبلدان الأوروبية

1 PIERRE BERTHELET ,**op cit** .

2 عبد الكريم با اسماعيل ،التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي ، **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ،العدد الثاني عشر ،جانفي 2015 ،ص 221 .

3 **مجموعة الثماني ترفض التدخل العسكري في ليبيا** ،جريدة الصباح ،على الموقع : www .assabah.press .ma يوم 2016/05/05: .

4 خالد بوالزوالغ ، **الدبلوماسية الفرنسية في حوض المتوسط:مشروع الاتحاد من اجل المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2013 ،ص 86

الأخرى كافة .....فـإذا كان الجميع يتمنى المشاركة يمكن أن ذاك تحقيقه من خلال التعاون المدعوم »[1]

و قد كانت الغاية وراء هذا الطرح الفرنسي الذي عارضته ألمانيا بشدة هو :

-الرغبة في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط .

-النفوذ الألماني المتزايد في معظم دول أوروبا الشرقية ما دفع فرنسا للحفاظ على قوتها الإقليمية داخل أوروبا من خلال مزاحمتها في مناطق نفوذها الجديدة وإنما فقط من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة في المتوسط .[2]

الأمر الذي اعتبرته ألمانيا مشروعا فرنسيا بالدرجة الأولى ليس أوروبيا و يخدم المصالح الفرنسية فقط مما يزيد من احتمالية تدهور العلاقات الفرنسية الألمانية مستقبلا في مواجهتها لمختلف التحديات الأمنية ,لأن كل دولة تريد توجيه الاتحاد الأوروبي لخدمة مصالحها بشكل انفرادي في منطقة نفوذها .

المطلب الثاني: تدهور العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة مشكلة اللاجئين

إن التعارض الفرنسي الألماني تزيد حدته نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع:

- تبني فرنسا سياسة مغايرة للسياسة الألمانية اتجاه اللاجئين ففرنسا متخوفة من قضية اللاجئين لما لها من تأثيرات أمنية سلبية على فرنسا أما ألمانيا فتتبنى نظرة تفاعلية وشعورا بالمسؤولية اتجاه هؤلاء اللاجئين [3] إلا أن زيادة أعمال العنف التي تقوم إما الجماعات المتطرفة في ألمانيا والاعتداءات على اللاجئين تزيد يوما بعد يوم. حيث تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المركز الألماني للإحصاء إلى أن حوالي 150 اعتداء رصدت ضد طالبي اللجوء في ألمانيا في السنة الماضية وقد ارتفع هذا العدد إلى الضعف في النصف الأول من عام 2015، بالإضافة إلى المعارضة الحزبية كذلك

---

1 خضر بشارة ،**أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**،ترجمة سليمان الرياشي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1 ،2010 ،ص237 .

2 بيرم فاطمة ، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر ،2010 ،ص186

3 JOHANNA MOHRING ,**op cit** .

للأحزاب اليمينية التي ترفض استقبال اللاجئين حيث وقعت صدمات بين أنصار حزب "أن، بي دي" اليميني المتطرف للتظاهر ضد وصول 800 لاجئ[1]

هذا ما يجعل ألمانيا تتراجع عن موقفها المؤيد والداعم لاستقبال اللاجئين نتيجة الضغوطات المفروضة عليها خاصة من طرف الأحزاب اليمينية المتطرفةومزايداتها.

مما يلاحظ كذلك على العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي وبالأخص في قضية اللاجئين، هو غلبة المصالح القومية والوطنية فألمانيا رحبت باللاجئين وفقا لمجموعة من الأهداف والاعتبارات كضخ دماء جديدة في مجتمع يعاني من شيخوخة مزمنة، كما أنها بحاجة إلى أياد عاملة من أجل المحافظة على وتيرة اقتصادية مرتفعة [2] في حين فرنسا رفضت استقبال اللاجئين خصوصا بعد الهجمات الإرهابية على أراضيها وبالتالي فهي متخوفة من وقوع اعتداءات أخرى عل يها من ارتباط الدولتين في إطار تكتل إقليمي إلا أن الدول تسعى دائما إلى تنفيذ إستراتيجيتها بعيدا عن التكتل الموجودة فيه بحثا عن المصالح الفردية لها .

كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي أين تسعى كل من فرنسا و ألمانيا إلى تقديم المصالح الفردية عن المصلحة الأوروبية , و بالتالي فاحتمالية تدهور العلاقات بين البلدين محتملة جدا .

1 **النازيون الجدد في ألمانيا يعلنون الحرب على طالبي اللجوء** ،مرجع سبق ذكره ،ص 13

2 محمود علي ، **مرجع سبق ذكره** .

من خلال المعطيات المتوفرة يمكن للعلاقات الفرنسية لألمانية مواجهة التحديات الأمنية الجديدة مستقبلا أن تأخذ ثلاث سيناريوهات :

السيناريو الأول هو سيناريو استمرار الوضع القائم أي استمرار العلاقات على ما هي عليه نتيجة كثافة التفاعلات بين الثنائي الفرنسي الألماني من خلال مبادرات واتفاقات الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ويبقى التعارض قائما في مشكلة اللاجئين نتيجة عدم انسجام المصالح بين الدولتين واختلاف أهداف كل منهما .

أما السيناريو الثاني هو سيناريو تفاءلي يرجح تطور العلاقات أكثر بين فرنسا وألمانيا في مواجهة ظاهرة الإرهاب والهجرة و اللاجئين وذلك نتيجة لحجم التهديدات و التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأوروبي بصفة عامة والتي تبقي كل من فرنسا وألمانيا للحفاظ عليه ومواجهة كل المشاكل التي من شأنها أن تضعف وتؤذي إلى تفكك الوحدة الأوروبية .

أما السيناريو الثالث والأخير فيعتقد أن العلاقات الفرنسية الألمانية ستسوء وتتدهور وذلك راجع للاختلافات العميقة في الأهداف والإستراتيجيات ، بالإضافة إلى صراعات القيادة والتنافس بين كل من فرنسا وألمانيا من أجل القيادة والهيمنة على الاتحاد الأوروبي .

خاتمة

كان لنهاية الحرب الباردة أثارا بالغة و تحولات عميقة مست حقل العلاقات الدولية ،

إذ شهد حقل الدراسات الأمنية نقلة نوعية تكيفا مع هده التحولات التي أوجبت إعادة النظر و إعادة صياغة مفهوم الأمن و إخراجه من مفهومه الضيق وهو الأمن العسكري و امن الدولة إلى مفهوم أوسع يجعل من الأمن امن الأفراد و المجتمعات ،ودلك من خلال وضع مقاربات أمنية جديدة تتماشى و طبيعة التحديات الأمنية الجديدة كمقاربة الأمن المجتمعي و الأمن الإنساني و التي كانت أهم إفرازات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية وأعمال باري بوزان.

إن التغير الذي عرفه مفهوم الأمن في مرحلة بعد الحرب الباردة كان استجابة لطبيعة التحديات و التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تهدد امن الدول و المجتمعات و النظام الدولي بصفة عامة ،إذ واجه الاتحاد الأوروبي مجموعة من التحديات الأمنية الجديدة و التي أثرت بصورة مباشرة على أمنه و استقراره ،لعل ابرز هده التحديات هي :الإرهاب ،الهجرة و اللاجئين .

إذ أثرت هده الأخيرة بصفة مباشرة على طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية على اعتبار أنهما قاطرة الاتحاد الأوروبي والنواة المشكلة له ،حيث أخذت العلاقات بين فرنسا و ألمانيا في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة طابعا تعاونيا بخصوص مشكلة الهجرة و الإرهاب ،أين قام الثنائي الفرنسي الألماني على تعزيز اطر الشراكة و التعاون بينهما من اجل القضاء ومكافحة ظاهرة الإرهاب و الهجرة ،و ذلك جلي من خلال القمم و الاجتماعات و المؤتمرات التي عقدها الطرفان وأين تم التشديد على ضرورة إيجاد الحلول و التعاون للقضاء على مختلف هده التحديات .

غير أن العلاقات بين فرنسا و ألمانيا شهدت نوعا من التعارض والاختلاف بخصوص مشكلة اللاجئين التي تواجه الاتحاد الأوروبي أين شهدت دول الاتحاد الأوروبي تدفقا هائلا لأعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من مناطق مختلفة تشهد حروبا ونزاعات،حيث قبلت

ألمانيا استقبال اللاجئين في حين رفضت فرنسا دلك وأعلنت أنها لن تستقبل أكثر من 30000 لاجئ على أراضيها ،و يرجع هدا الاختلاف بين كل منهما إلى مصالح و أهداف كل من فرنسا وألمانيا من هده القضية .

كما أن العلاقات بين فرنسا وألمانيا مستقبلا يمكن أن تأخذ ثلاثة سيناريوهات :سيناريو استمرار الوضع القائم و استمرار العلاقات على ما هي عليه ،سيناريو تطور العلاقات بين كل من فرنسا و ألمانيا ،سيناريو تدهور العلاقات بينهما .

وفي الأخير يمكن القول أن التحديات الأمنية الجديدة أثرت بصورة كبيرة على طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية وان الدول تسعى لتحقيق سيسلتها وتنفيذ استراتيجياتها وفقا لمبدأ المصلحة ، فإذا كانت المصلحة تقتضي التعاون في إطار التكتلات الإقليمية أو الثنائية فستكون العلاقات أكثر تعاونا كالعلاقات بين فرنسا و ألمانيا التي كانت أكثر تعاونا في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب و الهجرة ،في المقابل تأخذ العلاقات الطابع الصراعي كلما كانت المصالح غير منسجمة كما هو الحال بالنسبة لفرنسا و ألمانيا و تعاملهما مع قضية اللاجئين،و بالتالي فالمصلحة هي المتغير المحدد لطبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية بصفة خاصة والعلاقات بين الدول ككل بصفة عامة .

قائمة المراجع

1-الكتب :

1 أحمد خميس بسيوني هبة الله ، **الإرهاب و الصراع و العنف في الدول الغربية** ، ط1، الاسكندرية ، دار الوفاء القانونية ،2011 .

2 الخشن محمد عبد المطلب ، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية** ، د ن ط ،الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة .

3 خضر بشارة ، **أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**،ترجمة سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1،2010 .

4 مارتن غريفيس ، ا تيري اوكلاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ط1 ،الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ،2008 .

5 ميلاد توفيق الحراثي ، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط دراسة نقدية للأمن و تحديات البيئة الأمنية و ديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط** ،د ن ط ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2013 .

6 هشام صاغور ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ، ، ط1 ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية .

2-المجلات :

1. با إسماعيل عبد الكريم ،التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي ، **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ، العدد الثاني عشر ، جانفي 2015 .

2. بن عنتر عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 160 ،أفريل ،2005 .

3. طلب فرج صلاح الدين ، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي ، **مجلة الجامعة الإسلامية** ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، 2008 .

3-المذكرات والرسائل الجامعية :

1. بوالزوالغ خالد ، **الدبلوماسية الفرنسية في حوض المتوسط: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2013 .
2. تباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر،2014 .
3. جلطية احميدي بوعلي ، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر ، 2010 .
4. ساعد رشيد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر.
5. عكروم ليندة ، **تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2010 .
6. فاطمة بيرم ، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2010 .
7. لدمية فريجة ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية نموذجا** ، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2010 .
8. محمود مظهر حريز ، **القانون الدولي والقانون العراقي و علاقتهما باللاجئين الدين يبحثون عن اللجوء إلى العراق** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في القانون الدولي العام ، جامعة سانت كليمنتس ، العراق ،2013 .

4-الجرائد :

1. اجتماع لوزراء خارجية أوروبا الوسطى و ألمانيا حول الهجرة ، **جريدة الحياة الجديدة** ، العدد 7119 ،11 سبتمبر 2015 .
2. أغلبية اللاجئين السوريين ذوو مستويات علمية رفيعة ، **جريدة الوطن** ، العدد 2231 ، 14 سبتمبر 2015 .
3. تركيا والاتحاد الأوروبي انتقام يدفع ثمنه اللاجئون ، **جريدة العرب** ، العدد 10240 ،9 أفريل 2016 .
4. قمة أوروبية طارئة لبحث أزمة اللاجئين ، **جريدة القبس** ،18 سبتمبر 2015 ، العدد 15194.
5. النازيون الجدد في ألمانيا يعلنون الحرب على طالبي اللجوء و المهاجرين ، **جريدة العرب** ،العدد 9990 ،28 جويلية 2015 .

5- المواقع الالكترونية :

1. **أزمة اللاجئين في أوروبا و كيفية التعامل معها** ، مركز الشرق العربي ،2 سبتمبر 2015 ، على الموقع : www . acharqalarabi .org.uk
2. أماني سليمان ، **دوافع الانقسام الأوروبي حول استقبال اللاجئين** ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ،27 جويلية 2015 ،على الموقع www .rcss . com
3. بشرى شيبوط ، **تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي** ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،31 ديسمبر ،2013 على الموقع www .maspolitiques .com
4. حسن العاصمي ، **أزمة اللاجئين في أوروبا أكبر عملية إغاثة في العصر الحديث** ،على الموقع : www .sasapost.com

5. سليمان مندر ،**نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاته** ،على الموقع www .achv .nu /art 381 .html

6. عبد الاله الصالحي ،**الاعتراضات الفرنسية تعرقل الخطة الأوروبية لاحتواء المهاجرين** ، مجلة العربي الجديد ،18 ماي 2015 ، على الموقع : www .alaraby .co .uk

7. **مجموعة الثماني ترفض التدخل العسكري في ليبيا** ،جريدة الصباح ،على الموقع : www .assabah.press .ma

8. محمد سعد أبوعامود ،**المفهوم العام للأمن** ،على الموقع: www.policems.gov.bh/reports

9. محمود علي ، **ما أسباب تعاطف ألمانيا مع اللاجئين** ،جريدة البديل ، على الموقع :www .elbadil . com

10-محند برقوق ،**الأمن الإنساني مقاربة ايتمو معرفية** ، على الموقع http://berkouk-mhand.yolasite .com

11-وائل نوري ،**ابرز الهجمات الإرهابية في أوروبا انفوغرافيك** ، على الموقع :www .echoroukonline .com

1-المراجع بالأجنبية :

1-Les dictionnaires :

1. La rousse ,**dictionnaire de francais** ,2002
2. Oxford ,**word power dictionary** , 3 rd edition ,oxford university press .

2-Les rapports :

1. **agenda franco-allemand 2010-2020** ,présidence de la république .
2. la strategie de l'union européenne visant à la lutter contre le terrorisme **,conseil de l'union européenne**,bruxelle,30 novembre 2005.
3. **rapport d'information** ,sénat ,n 300 ,session ordinaire de 2015 2016 ,14 janvier 2016.

3-les articles :

1. DELIVET PHILLIPE,l'union européenne et la lutte contre le terrorisme ,**fondation robert schuman ,question d'europe** ,n372 ,23 novembre 2015 .
2. TARDY THIERRY ,**talking the refugee crisis with military means** ,european union for security studies ,septembre 2015.
3. TARRISSON PHILLIPE, 18eme conseil des ministre franco-allemand :les collectives territorialesau cœur de la cooperation franco-allemande pour l'integration ,**assosiation francaise du**

conseil des communes et régions d'europe ,note n 40 ,avril 2016.

4-les sites électronique :

1.
2. BERTHELET PIERRE , **ce que coute la crise des réfugiée et la lutte contre le terrorisme à l'europe (et ce que reçoit la France)** ,sur le site :securiteinterieure .fr .blogspot.com
3. goden romaric,**pour quoi angela merkel est elle si généreuse envers les réfugiée** ,le journale latribune ,sur le site :www.latribune .fr
4. **la France et l'Allemagne sont ensemble**,office de presse et d'information du gouvernement fédérale ,sur le site :www .bundesregierung . de
5. **la France refuse la demande de merkel d'un accueille suplémentaire de réfugiées** , sur le site : ici .tf1 .fr
6. MOHRING JOHANNA ,**fuite en avant –l'Allemagne la France et la question des réfugiés** ,
   sur le site :www .openeuropeberlin .de
7. **reléve de desicions du conseille des ministres franco-allemand**,présidence de la république francaise ,sur le site :www .élysée .fr
8. Sécurité ,climat et économie au cœur du 17eme conseil des ministre franco-allemad ,sur le site :wwww .gouvernement .fr
9. sommet franco-allemand :**la crise migratoire et la lutte contre le terrorisme au centre des coopération** ,8 avril 2016 ,sur le site :www .xinhuanet .com

10. **Statistique sur l'asile** ,eurostat statistique explained ,sur le site :ec .europa .eu /eurostat /staistique /explained /
11. **Statistique sur la migration et la polpulation migrante** sur le site :ec .europa.eu /eurostat /stastique- explained /
12. **une rallonge de 100 millions d'euros pour les réfugiée** ,sur le site : www .europe .fr .

قائمة الأشكال
والخرائط والجداول

الجداول :

الجدول 1 :إحصائيات أعداد المهاجرين نحو دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2014

الجدول 2 :احصائيات طلبات اللجوء نحو دول الاتحاد الأوروبي 2014

الجدول 3 :احصائيات طلبات اللجوء نحو الاتحاد الأوروبي حسب الجنسيات لسنة 2014

الأشكال :

الشكل 1 : نظام الحصص الذي أقرته المفوضية الأوروبية .

الشكل 2 : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب على المستويين الأوروبي و الدولي لسنة 2005

الشكل 3 : الهجمات الإرهابية على الدول الأوروبية .

الخرائط :

الخريطة 1 : توزيع أعداد طلبات اللجوء على دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2014

الخريطة 2 : أهم طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا .

الخريطة 3 : توزيع المسلمين على دول الاتحاد الأوروبي .

الملاحق

Traité de l'elysée

Le 22 janvier 1963, le Général de Gaulle et le Chancelier Adenauer signaient un traité de coopération destiné à sceller la réconciliation entre la France et la République Fédérale d'Allemagne.

Le 22 janvier 1963, le Général de Gaulle et le Chancelier Adenauer signaient un traité de coopération destiné à sceller la réconciliation entre la France et la République Fédérale d'Allemagne.

A la suite de la déclaration commune du Président de la République française et du Chancelier de la République Fédérale d'Allemagne en date du 22 janvier 1963, sur l'organisation et les principes de la coopération entre les deux Etats, les dispositions suivantes ont été agréées :

I. – ORGANISATION

1. Les Chefs d'Etat et de Gouvernement donneront en tant que de besoin les directives nécessaires et suivront régulièrement la mise en oeuvre du programme fixé ci-après. Ils se réuniront à cet effet chaque fois que cela sera nécessaire et, en principe, au moins deux fois par an.

2. Les Ministres des Affaires étrangères veilleront à l'exécution du programme dans son ensemble. Ils se réuniront au moins tous les trois mois. Sans préjudice des contacts normalement établis par la voie des ambassades, les hauts fonctionnaires des deux Ministères des Affaires étrangères, chargés respectivement des affaires

politiques, économiques et culturelles, se rencontreront chaque mois alternativement à Paris et à Bonn pour faire le point des problèmes en cours et préparer la réunion des Ministres. D'autre part, les missions diplomatiques et les consulats des deux pays ainsi que leurs représentations permanentes auprès des organisations internationales prendront tous les contacts nécessaires sur les problèmes d'intérêt commun.

3. Des rencontres régulières auront lieu entre autorités responsables des deux pays dans les domaines de la défense, de l'éducation et de la jeunesse. Elles n'affecteront en rien le fonctionnement des organismes déjà existants - commission culturelle franco-allemande, groupe permanent d'Etat-major - dont les activités seront au contraire développées. Les Ministres des Affaires étrangères seront représentés à ces rencontres pour assurer la coordination d'ensemble de la coopération ;

a) les Ministres des Armées ou de la Défense se réuniront au moins une fois tous les trois mois. De même, le Ministre français de l'Education nationale rencontrera, suivant le même rythme, la personnalité qui sera désignée du côté allemand pour suivre le programme de coopération sur le plan culturel ;

b) les Chefs d'Etat-major des deux pays se réuniront au moins une fois tous les deux mois ; en cas d'empêchement, ils seront remplacés par leurs représentants responsables ;

c) le haut-commissaire français à la Jeunesse et aux Sports

rencontrera, au moins une fois tous les deux mois, le Ministre fédéral de la Famille et de la Jeunesse ou son représentant.

4. Dans chacun des deux pays, une commission interministérielle sera chargée de suivre les problèmes de la coopération. Elle sera présidée par un haut fonctionnaire des Affaires étrangères et comprendra des représentants de toutes les administrations intéressées. Son rôle sera de coordonner l'action des ministères intéressés et de faire périodiquement rapport à son Gouvernement sur l'état de la coopération franco-allemande. Elle aura également pour tâche de présenter toutes suggestions utiles en vue de l'exécution du programme de coopération et de son extension éventuelle à de nouveaux domaines.

II. PROGRAMME

A. – Affaires étrangères

1. Les deux Gouvernements se consulteront, avant toute décision, sur toutes les questions importantes de politique étrangère, et en premier lieu sur les questions d'intérêt commun, en vue de parvenir, autant que possible, à une position analogue. Cette consultation portera entre autres sur les sujets suivants : Problèmes relatifs aux communautés européennes et à la coopération politique européenne ; Relations Est-Ouest, à la fois sur le plan politique et sur le plan économique ; Affaires traitées au sein de l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord et des diverses organisations internationales auxquelles les deux gouvernements sont intéressés,

notamment le Conseil de l'Europe, l'Union de l'Europe Occidentale, l'Organisation de coopération et de développement économique, les Nations Unies et leurs institutions spécialisées.

2. La collaboration, déjà établie dans le domaine de l'information, sera poursuivie et développée entre les services intéressés à Paris et à Bonn et entre les missions dans les pays tiers.

3. En ce qui concerne l'aide aux pays en voie de développement, les deux Gouvernements confronteront systématiquement leurs programmes en vue de maintenir une étroite coordination. Ils étudieront la possibilité d'entreprendre des réalisations en commun. Plusieurs départements ministériels étant compétents pour ces questions, du côté français comme du côté allemand, il appartiendra aux deux ministères des Affaires étrangères de déterminer ensemble les bases pratiques de cette collaboration.

4. Les deux Gouvernements étudieront en commun les moyens de renforcer leur coopération dans d'autres secteurs importants de la politique économique, tels que la politique agricole et forestière, la politique énergétique, les problèmes de communications et de transports et le développement industriel, dans le cadre du Marché commun, ainsi que la politique des crédits à l'exportation.

B. – Défense

I. – Les objectifs poursuivis dans ce domaine seront les suivants :

1. Sur le plan de la stratégie et de la tactique, les autorités compétentes des deux pays s'attacheront à rapprocher leurs doctrines en vue d'aboutir à des conceptions communes. Des instituts franco-allemands de recherche opérationnelle seront créés.

2. Les échanges de personnel entre les armées seront multipliés ; ils concerneront en particulier les professeurs et les élèves des écoles d'Etat-major ; ils pourront comporter des détachements temporaires d'unités entières. Afin de faciliter ces échanges, un effort sera fait de part et d'autre pour l'enseignement pratique des langues chez les stagiaires.

3. En matière d'armements, les deux Gouvernements s'efforceront d'organiser un travail en commun dès le stade de l'élaboration des projets d'armement appropriés et de la préparation des plans de financement. A cette fin, des commissions mixtes étudieront les recherches en cours sur ces projets dans les deux pays et procéderont à leur examen comparé. Elles soumettront des propositions aux ministres qui les examineront lors de leurs rencontres trimestrielles et donneront les directives d'application nécessaires.

II. - Les gouvernements mettront à l'étude les conditions dans lesquelles une collaboration franco-allemande pourra être établie dans le domaine de la défense civile.

C. - Education et Jeunesse

En matière d'éducation et de jeunesse, les propositions contenues dans les mémorandums français et allemand des 19 septembre et 8 novembre 1962 seront mises à l'étude selon les procédures indiquées plus haut :

1. Dans le domaine de l'éducation, l'effort portera principalement sur les points suivants :

a) Enseignement des langues :

Les deux Gouvernements reconnaissent l'importance essentielle que revêt pour la coopération franco-allemande la connaissance dans chacun des deux pays de la langue de l'autre. Ils s'efforceront, à cette fin, de prendre des mesures concrètes en vue d'accroître le nombre des élèves allemands apprenant la langue française et celui des élèves français apprenant la langue allemande. Le Gouvernement fédéral examinera, avec les gouvernements des Länder, compétents en la matière, comment il est possible d'introduire une réglementation qui permette d'atteindre cet objectif. Dans tous les établissements d'enseignement supérieur, il conviendra d'organiser un enseignement pratique de la langue française en Allemagne et de la langue allemande en France, qui sera ouvert à tous les étudiants.

b) Problème des équivalences :

Les autorités compétentes des deux pays seront invitées à accélérer l'adoption des dispositions concernant l'équivalence des périodes de scolarité, des examens, des titres et diplômes universitaires.

c) Coopération en matière de recherche scientifique :

Les organismes de recherches et les instituts scientifiques développeront leurs contacts en commençant par une information réciproque plus poussée, des programmes de recherches concertées seront établis dans les disciplines où cela se révélera possible.

2. Toutes les possibilités seront offertes aux jeunes des deux pays pour resserrer les liens qui les unissent et pour renforcer leur compréhension mutuelle. Les échanges collectifs seront en particulier multipliés. Un organisme destiné à développer ces possibilités et à promouvoir les échanges sera créé par les deux pays avec, à sa tête, un conseil d'administration autonome. Cet organisme disposera d'un fonds commun franco-allemand qui servira aux échanges entre les deux pays d'écoliers, d'étudiants, de jeunes artisans et de jeunes travailleurs.

III. - DISPOSITIONS FINALES

1. Les directives nécessaires seront données dans chaque pays pour la mise en oeuvre immédiate de ce qui précède. Les Ministres des Affaires étrangères feront le point des réalisations acquises à chacune de leurs rencontres.

2. Les deux Gouvernements tiendront les Gouvernements des autres Etats membres des Communautés européennes informés du développement de la coopération franco-allemande.

3. A l'exception des clauses concernant la défense, le présent Traité s'appliquera également au Land de Berlin, sauf déclaration contraire faite par le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne au Gouvernement de la République française dans les trois mois qui suivront l'entrée en vigueur du présent Traité.

4. Les deux Gouvernements pourront apporter les aménagements qui se révéleraient désirables pour la mise en application du présent Traité.

5. Le présent Traité entrera en vigueur dès que chacun des deux Gouvernements aura fait savoir à l'autre que, sur le plan interne, les conditions nécessaires à sa mise en oeuvre ont été remplies.

Fait à Paris, le 22 janvier 1963, en double exemplaire, en langue française et en langue allemande, les deux textes faisant également foi.

Le Président de la République française
Charles de GAULLE

Le Premier Ministre français
Georges POMPIDOU

Le Ministre français des Affaires étrangères
Maurice COUVE de MURVILLE

Le Chancelier de la République fédérale d'Allemagne
Konrad ADENAUER

Le Ministre fédéral des Affaires étrangères de la République fédérale d'Allemagne

Gerhard SCHROEDER

الفهرس

الفهرس

مقدمة:..... 4 -8

الفصل الأول: تغير مفهوم الأمن في ظل التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الاتحاد الأوروبي..... 10-30

المبحث الأول: تغير مفهوم الأمن في مرحلة بعد الحرب الباردة 11-71

المطلب الأول : تعريف الأمن 11

المطلب الثاني:الأسباب التي أدت إلى تغير مفهوم الامن بعد الحرب الباردة 13

المطلب الثالث:المقاربات الأمنية الجديدة 14

المبحث الثاني:التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الاتحاد الأوروبي 18-30

المطلب الأول : تحدي الإرهاب..... 18

المطلب الثاني:تحدي الهجرة. 20

المطلب الثالث:تحدي اللاجئين 25

الفصل الثاني:جدلية الصراع و التعاون في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة..... 33-51

المبحث الأول: قضايا الاختلاف في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة..... 34-42

المطلب الأول:الموقف الألماني من قضية اللاجئين.....34

المطلب الثاني:الموقف الفرنسي من قضية اللاجئين.....38

المبحث الثاني: قضايا التعاون في العلاقات الفرنسية الالمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة..... 43-51

المطلب الاول:التعاون الفرنسي الالماني في مواجهة ظاهرة الإرهاب.....43

المطلب الثاني : التعاون الفرنسي الألماني في مواجهة ظاهرة الهجرة.....48

الفصل الثالث:مستقبل العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة....54-66

المبحث الأول:سيناريو استمرار الوضع القائم في العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة..... 55-58

المطلب الاول:استمرار التعاون الفرنسي الالماني في مكافحة ظاهرة الإرهاب و الهجرة.....55

المطلب الثاني:استمرار التعارض الفرنسي الألماني حول مشكلة اللاجئين.....57

المبحث الثاني:سيناريو تطور العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية...59-62

المطلب الاول:تطور العلاقات الفرنسية الالمانية في مواجهة ظاهرة الإرهاب و الهجرة.....59

المطلب الثاني:تطور العلاقات الفرنسية الألمانية حول مشكلة اللاجئين..... 61

المبحث الثالث:سيناريو تدهور العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية...63-66

المطلب الاول:تراجع التعاون الفرنسي الالماني في مواجهة ظاهرة الهجرة و الإرهاب.....63

المطلب الثاني:تدهور العلاقات الفرنسية الالمانية في مواجهة مشكلة اللاجئين.....65

خاتمة..... 69-70

قائمة المراجع..... 72-78

قائمة الأشكال والجداول والخرائط..... 80

الملاحق..... 82 -90

ملخص الدراسة :

جاءت إشكالية هذه الدراسة للبحث عن طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة في إطار الاتحاد الأوروبي وكيف أثرت هده الأخيرة على طبيعة العلاقة بين الدولتين.

وللإجابة على هذه الإشكالية ،تطرقت الدراسة في البداية إلى مفهوم الأمن الذي شهد تحولا بعد فترة الحرب الباردة والأسباب التي أدت إلى دلك ،و المقاربات الجديدة المفسرة له ،بالإضافة إلى دراسة مختلف التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الاتحاد الأوروبي كظاهرة الإرهاب و الهجرة و اللاجئين .

بعدها تم عرض نقاط الاختلاف و التوافق في العلاقات الفرنسية الألمانية ،أين كانت فرنسا و ألمانيا تشدد على ضرورة التعاون و تكاثف الجهود من اجل مكافحة ظاهرة الإرهاب و الهجرة ،في حين اختلفت كل منهما حول قضية اللاجئين بين مرحب و معارض لأسباب وأهداف معينة .

وفي الأخير تعرضت الدراسة إلى محاولة استشراف مستقبل العلاقات الفرنسية الألمانية في مواجهتها لمختلف التحديات الأمنية الجديدة من خلال وضع ثلاث سيناريوهات محتملة ،السيناريو الأول هو سيناريو استمرار العلاقات بينهما على ماهي عليه ،السيناريو الثاني يرجح تطور العلاقات بين فرنسا و ألمانيا و زيادة التعاون بينهما ،أما السيناريو الثالث هو سيناريو تشاؤمي يطرح إمكانية تدهور العلاقات بين كل من فرنسا و ألمانيا .

ABSTRACT :

The problematic of this study was to find the nature of the Franco-German relations in the face of new security challenges in the framework of the European Union, and how the latter affected the nature of the relationship between the two countries.

In order to answer this dilemma

in the beginning, the study delt with the concept of Security , which has seen a shift after the Cold War , the reasonsthatled to it and new approaches which explaine it , In addition to various new security challenges faced by the European Union like terrorism , migration and refugees .

The nit shows the points of disagreement and compatibility in Franco-German relations,where France and Germany have been emphasizing the need for cooperation and intensified efforts to combat the phenomenon of terrorism and immigration,While each differed on the issue of refugees between welcoming and Reluctantfor specific reasons and goals.

Finally, the study attempted to predict the future of Franco-German relations , in the face of various new security challenges Through three possible scenarios, the first scenario is a scenario of persistingties between the two of them as it is now ,The second

scenario is a likely evolution of relations between France and Germany and to increase cooperation between them , howeverThe third scenario is a pessimistic scenario shows the possibility of deterioration in relations between France and Germany .